

مدى افضلية صافى الدخل والدخل الشامل كمقياسى لأداء الشركة فى
التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية : دراسة تطبيقية مقارنة على
الشركات

غير المالىة المقيدة بالبورصة المصرية

دكتور / حازم محفوظ محمد نويجى
مدرس المحاسبة- كلية التجارة جامعة دمنهور

تليفون / ٠١٠٠٨٢٨٢٧٦١

Email: hazem762@yahoo.com

مدى افضلية صافي الدخل والدخل الشامل كمقياسي لأداء الشركة في التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية : دراسة تطبيقية مقارنة على الشركات غير الماليه المقيدة بالبورصة المصرية .

ملخص البحث

استهدف هذا البحث اختبار تأثير كل من الدخل الشامل، وصافي الدخل على التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية ، علاوة علي دراسة ما إذا كان هناك أفضلية للدخل الشامل علي صافي الدخل في التنبؤ بتلك التدفقات النقدية .ولتحقيق أهداف البحث تم إجراء دراسة تطبيقية علي عينة من الشركات غير المالية المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية عن الفترة من ٢٠١٦ إلي ٢٠١٨ . وقد خلص الباحث إلي عدة نتائج أهمها ؛ وجود علاقة ايجابية معنوية ذات دلالة احصائية ، بين صافي الدخل للفترة الحاليه والتدفقات النقدية التشغيلية المستقبليه، وقد أظهر التحليل الإضافي أن المقدرة التنبؤية لصافي الدخل في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبليه تكون أعلي في الشركات كبيرة الحجم والتي يكون بها مستوي الإحتفاظ بالنقدية مرتفعا . كما خلص الباحث أيضاً لوجود علاقة ايجابية معنوية ، ذات دلالة احصائية ، بين الدخل الشامل للفترة الحاليه والتدفقات النقدية التشغيلية المستقبليه ، وقد أظهر التحليل الإضافي أن المقدرة التنبؤية للدخل الشامل في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبليه تكون أعلي في الشركات كبيرة الحجم والتي يكون بها مستوي الإحتفاظ بالنقدية مرتفعا . وخلص الباحث أيضاً لوجود اختلافات معنوية ، ذات دلالة احصائية ، بين كل من صافي الدخل والدخل الشامل في التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبليه ، وأن صافي الدخل يكون له قدرة أعلي في التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية بالمقارنة بالدخل الشامل .

الكلمات المفتاحية : صافي الدخل ، الدخل الشامل ، المقدرة التنبويه ، التدفقات النقدية التشغيلية ، الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية

A preference of Net income and Comprehensive income as the measures of the company's performance in operating cash flow forecasting: a comparative applied study on non-financial companies listed on the Egyptian Stock Exchange.

Abstract:

This study aimed to test the effect of both comprehensive income and net income on forecasting operating cash flows, as well as to examine whether there is a preference for comprehensive income on net income in forecasting these cash flows. To achieve the objectives of the research, an applied study was conducted on a sample of non-financial companies listed on the Egyptian Stock Exchange for the period from 2016 to 2018. The researcher concluded several results, the most important of which is the existence of a significant positive statistically relationship between the net income for the current period and the future operational cash flows, Additional analysis showed that the predictive ability of net income in forecasting future cash flows is higher in large firms with high cash retention level. The researcher also concluded that there is a significant positive relationship between the comprehensive income for the current period and the future operational cash flows, Additional analysis showed that the predictive ability of a comprehensive income in forecasting future cash flows is higher in large firms with high cash retention level. The researcher also concluded that there are a statistically significant differences existed between net income and comprehensive income in forecasting future operational cash flows and that net income has a higher predictability of operational cash flows compared to comprehensive income.

Keywords: Net income, Comprehensive income, predictive ability, Operational cash flows, non-financial companies listed on the Egyptian Stock Exchange.

١ - مقدمة

تهدف التقارير المالية إلى تقديم معلومات مفيدة للعديد من المستخدمين، خاصة المستثمرين الحاليين والمحتملين والدائنين، لمساعدتهم في اتخاذ العديد من القرارات الاقتصادية. وتتضمن هذه المعلومات؛ معلومات عن كل من المركز المالي والأداء المالي، والتدفقات النقدية، والتغيرات في المركز المالي للمنشأة.

وتهدف قائمة الدخل إلى قياس مدى نجاح المشروع خلال فترة زمنية معينة في استغلال الموارد المتاحة لتحقيق الربح، والحكم على ربحية الشركة. ويعتبر رقم صافي الدخل من أهم الأرقام التي يعتمد عليها مستخدمو المعلومات المحاسبية، خاصة المستثمرين في تقييم أداء الشركة (Firescu, 2015). إذ يُستخدم الربح غالباً كمقياس للأداء، أو كأساس لمقاييس أخرى، كالعائد على الاستثمار، أو ربحية السهم.

ولقد ظل صافي الدخل ولفترات طويله المؤشر الرئيسي للأداء المالي، إلا أنه في ظل التوجه نحو إحلال القيمة العادلة Fair value كأساس للقياس بدلاً من التكلفة التاريخية، يتم الاعتراف بمكاسب أو خسائر محققة وغير محققة ناتجة عن الفروق بين القيمة العادلة لأصول والتزامات معينة وقيمتها الدفترية في تاريخ إعداد القوائم المالية. لذلك، اتجه الفكر المحاسبي إلى الاعتماد على مفهوم الدخل الشامل Comprehensive income كأحد المقاييس لتقييم الأداء (عصيمي، ٢٠١٢).

ويأخذ الدخل الشامل في الاعتبار آثار كافة المعاملات والاحداث التي تحدث خلال الفترة المحاسبية وتؤدي الى الزيادة أو النقص في حقوق الملكية عدا المعاملات مع الملاك (Pascan, 2010). ويتضمن الدخل الشامل جميع الإيرادات والمصروفات والمكاسب والخسائر المعترف بها وفقاً لمعايير المحاسبة خلال الفترة (Gazzola and Amelio, 2014). لذلك، يعتبر الدخل الشامل مقياساً أوسع للأداء مقارنة بصافي الدخل، حيث أنه يتضمن جميع التغيرات في حقوق الملكية الناتجة عن التعاملات والأحداث من مصادر بخلاف الملاك (Obradovic and Karapavlović, 2017). وبالتالي، يمكن أن يساعد المحتوى المعلوماتي للدخل الشامل مستخدمي القوائم المالية في تقييم المخاطر المتعلقة بالشركة. ويرجع ذلك إلى أن الدخل الشامل قد يتضمن المكاسب والخسائر المحتملة التي يمكن أن تحققها الشركة، ومن ثم فقد يكون أكثر ارتباطاً بتقلبات أسعار الأسهم مقارنة بصافي الدخل. وبالتالي، فإن الهدف من مطالبة الشركات بالإفصاح عن الدخل الشامل هو

إعطاء أهمية أكبر للمعلومات المالية المتعلقة بأداء الشركات لمستخدمي المعلومات المحاسبية، خاصة المستثمرين باعتبارهم المستخدم الرئيسي لتلك المعلومات (Fernández and Arana, 2010).

وقد تزايدت أهمية الدخل الشامل كمؤشر لأداء الشركة سواء على المستوى التنظيمي أو الأكاديمي، وهو ما يتضح من ناحية من وجود العديد من الإصدارات المهنية التي تناولت مفهوم الدخل الشامل. ومن ناحية أخرى، تناول العديد من الدراسات (Gazzola and Amelio 2014; Kanti, 2016; Bamber et al, 2010; Marchini and D'Este, 2015; Black 2014; Huang et al., 2016; Khan and Bradbury, 2014, 2016; He and Lin. 2015; Obradović and Karapavlović, 2017; Graham and Lin, 2018) موضوع الدخل الشامل بالتحليل والدراسة سواء من حيث المفهوم ومزاياه وعيوبه كمقياس للأداء، وتقييمه كمقياس للأداء مقارنة بصافي الدخل. يضاف إلى ذلك، تناول العديد من الدراسات لجانب آخر لهذا المفهوم من حيث تأثيراته المختلفة على مستخدمي القوائم الماليه ، وما إذا كان هذا التأثير سيختلف باختلاف مكان التقرير عنه.

وفيما يتعلق بالبيئة المصرية ، فقد صدرت معايير المحاسبة المصرية المعدلة عام ٢٠١٥ وفق مدخل تبني IFRS والتي تلزم الشركات بإعداد قائمة مالية جديدة بعنوان قائمة الدخل الشامل ، وذلك بجانب قائمة الدخل التقليدية . ويتضمن الدخل الشامل وفقاً لمعيار المحاسبة المصري المعدل رقم (١) بعنوان عرض القوائم المالية ، كافة بنود الأرباح والخسائر في قائمة الدخل بالإضافة إلى بنود الدخل الشامل الآخر والتي تتمثل في كافة البنود التي لا يعترف بها ضمن صافي الربح أو الخسارة في قائمة الدخل وفقاً لما تتطلبه المعايير المحاسبية الأخرى .

وقد أوضحت العديد من الدراسات (Cahan et al. 2000; Saeedi et al. 2009; Jones and Smith 2011) أهمية الإفصاح عن بنود الدخل الشامل الآخر لأنها توفر رؤية أكثر شمولاً عن الوضع والأداء المالي الحاضر، علاوة أيضاً على توفير رؤية أفضل عن الأداء المالي المستقبلي .ومن ثم فإن دراسة مدى منفعة الدخل الشامل في التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية ومقارنته بصافي الدخل في هذا المجال في بيئة الممارسة المحاسبية في مصر أمر جدير بالدراسة ، خاصة بعد تبني معايير التقرير المالي الدولية IFRS في مصر سنة ٢٠١٥.

٢- مشكلة البحث

رغم إجراء العديد من الدراسات عن الدخل الشامل ، سواء في إطار المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً ، (Hodder et al. 2006; Choi et al. 2007; Jones and Smith 2011) أو في ظل معايير التقرير المالي الدولية (Zülch and Pronobis, 2010; Goncharov and Hodgson 2011; Obradović and Karapavlović 2017) للوصول إلى ما إذا كان الدخل الشامل يعتبر مقياساً أفضل للأداء مقارنة بصافي الدخل، إلا أنه توجد ندرة في الدراسات التي تناولت تلك القضية في البيئة المصرية. يضاف إلى ذلك، عدم اتفاق نتائج هذه الدراسات فيما إذا كان الدخل الشامل يعتبر أفضل من صافي الدخل في قياس وتقييم الأداء والتنبؤ بالأداء المالي المستقبلي أم لا ؟. ومن ناحية أخرى، إذا كان الدخل الشامل يعتبر أحد مقاييس الأداء، فهل سيكون له تأثير مشابه لصافي الدخل - باعتباره مقياس الأداء التقليدي - على التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية ؟، ومن ثم تتمثل مشكلة البحث في الإجابة علي التساؤلات التالية نظرياً وعملياً .

- ما مفهوم الدخل في الفكر المحاسبي ؟
- ما هو المقصود بالدخل الشامل ؟ وما هي أهم بنود الدخل الشامل الآخر ؟ وما هي بدائل الإفصاح عنه ؟
- ما مدى ملاءمة صافي الدخل كمقياس للأداء لأغراض التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية ؟
- ما مدى ملاءمة الدخل الشامل كمقياس للأداء لأغراض التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية ؟
- هل توجد أفضلية للدخل الشامل ، كمقياس للأداء في التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية مقارنة بصافي الدخل ؟ وهل يوجد دليل علي تلك الأفضلية في بيئة الممارسه المحاسبية في مصر ؟

٣- هدف البحث

يهدف هذا البحث إلى دراسة واختبار تأثير كل من الدخل الشامل، وصافي الدخل على التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية ، علاوة علي دراسة ما إذا كان هناك أفضلية للدخل الشامل علي صافي الدخل في التنبؤ بتلك التدفقات النقدية وذلك باستخدام عينة من

الشركات غير المالية المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية عن الفترة من ٢٠١٦ إلى ٢٠١٨ ، وذلك بعد تبني معايير التقرير المالي الدولية IFRS في مصر سنة ٢٠١٥.

٤- أهمية البحث ودوافعه :

يستمد هذا البحث أهميته من خلال سعيه لمقارنة الدخل الشامل بصافي الدخل، لتحديد مدى أفضلية أي منهما كمقياس لأداء الشركة، بالإضافة إلى اختبار ما إذا كان هناك تأثير لكل منهما على التنبؤ بالتدفقات النقدية من العمليات التشغيلية. ويأتي ذلك في ظل الاهتمام المتزايد بالتقرير عن الدخل الشامل ، سواء على المستوى الدولي، أو المستوى المحلي خاصة مع إصدار معايير المحاسبة المصرية المعدلة بموجب قرار وزير الاستثمار رقم (١١٠) لسنة ٢٠١٥، والتي تناولت في معيارها الأول "عرض القوائم المالية" مفهوم الدخل الشامل، والدخل الشامل الآخر وطريقة التقرير عن الدخل الشامل. وبالتالي، أصبحت الشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية مطالبة بالتقرير عن الدخل الشامل والدخل الشامل الآخر من خلال إعداد قائمة منفصلة للدخل الشامل تضاف إلى القوائم المالية الأساسية التي تقوم الشركات بنشرها، وذلك بدءاً من السنة المالية التي تبدأ في أو بعد الأول من يناير سنة ٢٠١٦. وبالتالي، فقد يكون لنتائج هذا البحث مردود إيجابي بشأن هذا المفهوم، ومن ثم فإن تناول هذا الموضوع يعتبر أمراً جديراً بالدراسة.

كما يستمد هذا البحث أهميته العلمية من ندرة الدراسات التي تناولت موضوع الدخل الشامل بصفة عامة في البيئة المصرية ، وبصفة خاصة هناك ندرة في الدراسات التي تتناول قدرة

الدخل الشامل علي التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية . ورغم كثرة دوافع هذا

البحث إلا أنه يمكن بلورة أهم هذه الدوافع فيما يلي :

- تميل معظم الدراسات الأكاديمية في مصر لاستخدام الدراسات الميدانية باستخدام قوائم استقصاء وقليل منها تطبيقي ، وهو ما حاول الباحث التغلب عليه من خلال دراسة تطبيقية علي عينة من الشركات غير المالية المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية عن الفترة من ٢٠١٦ إلى ٢٠١٨

- ندرة البحوث التي تربط بين الدخل الشامل ، والتنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية في البيئة المصرية بصفة خاصة ، وذلك في حدود علم الباحث ، ومن ثم فإن هذه الدراسة قد تكون جهداً أكاديمياً لتضييق الفجوة البحثية في هذا المجال .

٥- حدود البحث :

يقنصر هذا البحث علي دراسة واختبار تأثير كل من الدخل الشامل، وصافي الدخل علي التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية ، علاوة علي دراسة ما إذا كان هناك أفضلية للدخل الشامل علي صافي الدخل في التنبؤ بتلك التدفقات النقدية، ولذلك لن يتم التعرض للعوامل الأخرى المؤثرة علي التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية، وكذلك دراسة مقدرة كل من صافي الدخل والدخل الشامل علي التنبؤ بأي مؤشرات أخرى للأداء المالي المستقبلي (مثل أسعار وعوائد الأسهم) إلا بقدر ما يلزم علمياً لمعالجة مشكلة البحث . وأخيراً فإن قابلية نتائج البحث للتعميم مشروطة بضوابط تحديد مجتمع وعينة الدراسة والمنهجية المستخدمة في اختيار العلاقة محل الدراسة .

٦- خطة البحث:

لمعالجة مشكلة البحث ، وتحقيقاً لأهدافه في ضوء حدوده ، فسوف تستكمل خطة البحث علي النحو التالي :

- ١/٦ - مفاهيم الدخل من منظور محاسبي .
- ٢/٦ - مفهوم الدخل الشامل وتطوره ومكوناته وبدائل الإفصاح عنه
- ٣/٦ - تحليل العلاقة بين صافي الدخل كمقياس للأداء والتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية واشتقاق الفرض الأول للبحث .
- ٤/٦ - تحليل العلاقة بين الدخل الشامل كمقياس للأداء والتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية واشتقاق الفرض الثاني للبحث .
- ٥/٦ - مدى أفضلية الدخل الشامل في التنبؤ بالتدفقات النقدية مقارنة بصافي الدخل واشتقاق الفرض الثالث للبحث .
- ٦/٦ - أهم المتغيرات الرقابية المؤثرة علي التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية

٧/٦ - منهجية البحث .

٨/٦ - نتائج البحث وتوصياته ومجالات البحث المقترحة .

١/٦ - مفاهيم ومدخل قياس الدخل من منظور محاسبي :

يمكن تعريف الدخل المحاسبي علي أنه نتيجة أنشطة وعمليات الشركة خلال فترة زمنية معينة والتي يتم الاعتراف بها وقياسها وفقاً لإطار إعداد التقارير المالية المطبق (Maria and Camelia, 2015; Nishikawa et al , 2016) وقد أوضحت العديد من الدراسات السابقة (Praulins and Bratka, 2012; Jaweher and Mounira .2013 ;Firescu , 2015) أنه يمكن احتساب الدخل من خلال مدخلين وهما ؛ مدخل الميزانية والذي يسمى بمدخل المحافظة علي رأس المال Capital maintenance approach ومدخل الإيرادات والمصروفات والذي يعرف بمدخل العمليات Transaction approach. ووفقاً لمدخل الميزانية فإن الدخل هو القيمة المتبقية من التغير في صافي الأصول بعد استبعاد كل من عمليات الزيادة أو التخفيض في رأس المال وعمليات توزيع الأرباح علي المساهمين . ويعيب ذلك المدخل عدم توفيره لمستخدمي القوائم المالية معلومات تفصيلية عن مكونات الدخل كالإيرادات والمصروفات ، وهو ما أدى إلي زيادة الوعي بأهمية المدخل الآخر .

أما مدخل العمليات فهو يركز علي التطبيق السليم لمبدأ المقابلة ، حيث يتحدد صافي الدخل وفقاً لهذا المدخل من خلال الفرق بين الإيرادات والمكاسب من ناحية والمصروفات والخسائر من ناحية أخرى . ويركز هذا المدخل علي نتائج العمليات والأنشطة التي حدثت خلال الفترة ، أكثر من التركيز علي التغيرات في قيمة الأصول والالتزامات (أبوتالب ، ٢٠١٦) . ويتميز ذلك المدخل بتوفير معلومات تفصيلية عن مكونات الدخل ، كما يمكن من خلاله تصنيف الدخل إلي تشغيلي وغير تشغيلي أو دخل من العمليات المستمره وغير المستمره ، وهو ما يتفق مع مبدأ الإفصاح الكامل (Keiso et al , 2013) .

وتاريخياً كان هناك مفهومان أساسيان لقياس الدخل محاسبياً وهما ؛ الدخل التشغيلي الجاري أو الفائض غير النظيف Current Operating or dirty Surplus، ومفهوم الدخل الشامل أو الفائض النظيف all-inclusive or Clean Surplus. وطبقاً للمفهوم الأول لا يشتمل الدخل الا على العناصر التي تعتبر عادية ومتكررة والتي تتعلق بنشاط الفترة الجارية.

وعلى هذا الأساس فإن أى عناصر غير عادية أو غير متكررة الحدوث أو تتعلق بنشاط المنشأة فى فترات أخرى يتم استبعادها عند تحديد صافى الدخل من العمليات الجارية للفترة الحالية .ويستند هذا المفهوم للدخل على تبرير أساسي مفاده أن العناصر غير العادية والتي لا ينتظر تكرار حدوثها فى المستقبل لا تخضع عادة لإرادة إدارة المنشأة ، وباستبعادها يكون الدخل أكثر فائدة فى مجال المقارنات بين الفترات والمنشآت المختلفة وفى اعداد التنبؤات.أما فى ظل مفهوم الدخل الشامل ، فيجب أن يتضمن الدخل أثر كافة العمليات والأحداث التي تمت خلال الفترة ، باستثناء أثر العمليات الرأسمالية مع أصحاب رأس المال بوصفهم ملاكاً للمنشأة. وينتقد مؤيدو هذا المفهوم مفهوم الدخل من النشاط الجارى على أساس أن تحديد العناصر غير العادية وغير المتكررة يعتمد إلى حد كبير على تقدير ظروف الحال مما يتيح الفرصة أمام إدارة المنشأة للتأثير على عملية تحديد نتائج نشاطها (Dhaliwal et al. 1999 ; Jarolim,2015 ; Usman et al ,2016)

وقد تبنت جمعية المحاسبة الأمريكية AAA المفهوم الشامل لقياس الدخل ، والذي يستند إلى ضرورة أن تشمل قائمة الدخل كافة العناصر التي تؤدي إلى الزيادة أو النقص فى حقوق الملكية ، عدا تلك الناتجة عن المعاملات التي تتم بواسطة الملاك . ويرى مؤيدو هذا المفهوم أنه يوفر مقياساً أفضل للأداء ، كما أنه يؤثر على سلوك المديرين والمحللين الماليين، إذ تتطلب أنظمة المكافآت على أساس الدخل الشامل من المديرين مراعاة جميع العوامل التي تؤثر على القيمة، مما يؤدي إلى الحد من إدارة الأرباح^(١) (Chambers et al. 2007; Kanti ,2016) .

(١) إدارة الأرباح :تعرف على أنها السلوك المحاسبي الذي يقوم به المديرون لتحقيق أهداف انتهازية ، أو لتحسين صورة الشركة أمام الطرف الثالث ، أو مستخدمى القوائم المالية ، مع عدم الخروج عن المعايير المحاسبية ، حيث يستخدم المديرون المرونة المسموحة لهم فى اختيار السياسات المحاسبية لتحقيق أهدافهم الذاتية وتضليل مستخدمى القوائم المالية ، فيما يتعلق بالأداء الاقتصادي للشركة ، أو التأثير على التعاقدات التي تعتمد على الأرقام المحاسبية المنشورة (Lin et al , 2012 ; Goel , 2014) . وهناك مدخلين لإدارة الأرباح هما المدخل المحاسبي ، والذي يعتمد بصفة أساسية على الاختيار من بين السياسات المحاسبية الموجودة فى GAAP و التقديرات الشخصية للإدارة ، والمدخل الحقيقي والذي يتم من خلال الأنشطة التمويلية والتشغيلية ، والتي تخضع لسلطة وقرارات الإدارة (Roychowdhury, 2006) .

ويتفق البعض (Nishikawa et al. 2016; Graham and Lin, 2018) علي أن صافي الدخل يختلف عن الدخل الشامل في كونه يعبر عن مخرجات ونتائج الشركة المحققة ، والتي يتم قياسها وعرضها في قائمة الدخل في ظل تطبيق أساس القياس الذي يعتمد علي التكلفة التاريخية ، وأنه لا يتم استخدام أساس القياس الذي يعتمد علي القيمة الحالية في قياس صافي الدخل إلا في حالة تحويل الأصل إلي نقديه أو تسوية الإلتزام فقط . ولكن علي العكس تعبر بنود الدخل الشامل الآخر (والتي تعتبر حلقة الوصل بين صافي الدخل والدخل الشامل) عن النتائج غير المحققة من إعادة تقييم الأصول والإلتزامات بالقيمة العادلة في نهاية الفترة المحاسبية والتي تتجاوز صافي الدخل .

ولقد تناولت العديد من الدراسات (Chambers et al. 2007; Saeedi et al. 2008 ; Goncharov and Hodgson 2011; Lin and Rong 2012; Pascan, 2010 ; Gazzola and Amelio 2014; Huang et al.,2016) تقييم مدى منفعة الدخل الشامل كمقياس للأداء. وفي هذا الصدد، لم يحدث اتفاق بين تلك الدراسات. فمن ناحية، تم توجيه العديد من الانتقادات إلى مفهوم الدخل الشامل، والتي استندت إلى عدد من الحجج، لعل أهمها؛ أن بنود الدخل الشامل الآخر تتسم بأنها بنود متقلبة ومؤقتة ، وأن عناصر الدخل الشامل الآخر تتكون بشكل كبير من مكاسب وخسائر غير محققة. ولا تخضع هذه العناصر لسيطرة المديرين، لأنها ترتبط بعوامل متعلقة بالسوق، وبالتالي فهي غير ملائمة لتقييم الأداء الإداري (Chambers et al. 2007; Huang et al.,2016; Khan and Bradbury, 2014)

ومن ناحية أخرى يري مؤيدو الدخل الشامل (Cahan et al. 2000; Saeedi et al. 2008; Pascan, 2010; Gazzola and Amelio 2014) أنه يساهم في عرض الأثر الكلي للأحداث الإقتصادية التي تمت خلال الفترة ، مما يوفر مقياساً أوسع للأداء الكلي ، حيث من المهم ألا يقتصر تقييم الأداء علي الأداء الذي يقع تحت سيطرة الإدارة ، وينتج عن القرارات الداخلية فقط ، ولكن يتأثر أيضاً بالعديد من العوامل الخارجية في السوق ، مثل أسعار الفائدة وأسعار الصرف ومعدل التضخم. كما أن إدراج التغيرات في القيمة العادلة للأصول والالتزامات في الدخل الشامل خلال فترة التقرير يؤدي إلى قياس عملية خلق الشركة للقيمة بشكل أفضل، كما أنه يسمح بالتنبؤ بمقدرة الشركة على توليد التدفقات النقدية (Goncharov and Hodgson 2011).

ويخلص الباحث مما سبق إلي أنه يمكن احتساب الدخل من خلال مدخلين وهما ؛ مدخل الميزانية والذي يسمى بمدخل المحافظة علي رأس المال ، ومدخل الإيرادات والمصروفات والذي يعرف بمدخل العمليات . كما يخلص الباحث أيضاً إلي أنه علي الرغم من أن صافي الدخل كان وما زال المقياس الأكثر شيوعاً لقياس الأداء المالي ، إلا أنه مع مرور الزمن ، ونتيجة للتغيرات في بيئة الأعمال ، ومنها تبني مفهوم القيمة العادلة في العديد من المعايير المحاسبية فقد أصبح مقياس صافي الدخل غير كاف لقياس الأداء المالي ، مما أدي لظهور الدخل الشامل بإعتباره مقياساً أوسع يغطي كافة جوانب الأداء المالي للشركة .

٢/٦ - مفهوم الدخل الشامل وتطوره ومكوناته وبدائل الإفصاح عنه :

ظهر مفهوم الدخل الشامل منذ فترة طويلة، حيث تم تقديمه سنة ١٩٨٠ في قائمة مفاهيم المحاسبة المالية رقم (٣) (SFAC 3)، والتي تم استبدالها في سنة ١٩٨٥ بقائمة مفاهيم المحاسبة المالية رقم (٦) (SFAC 6). وفي عام ١٩٩٧، تم تناول الدخل الشامل في معايير المحاسبة المالية من خلال المعيار رقم (١٣٠) (SFAS 130) "التقرير عن الدخل الشامل". ومن ناحية أخرى، ظهر مفهوم الدخل الشامل في معايير المحاسبة الدولية IAS في سنة ٢٠٠٧ من خلال معيار المحاسبة الدولي رقم (١) المعدل (IAS 1) "عرض القوائم المالية". أما فيما يتعلق بمعايير المحاسبة المصرية، فقد ظهر هذا المفهوم في معيار المحاسبة المصري رقم (١) المعدل لسنة ٢٠١٥ "عرض القوائم المالية".

وقد اتفقت هذه المعايير على تعريف الدخل الشامل بأنه "التغير في حقوق ملكية المنشأة خلال الفترة، والنتائج عن المعاملات والأحداث والظروف الأخرى من مصادر بخلاف الملاك". وبالتالي، يتضمن الدخل الشامل جميع التغيرات في حقوق الملكية خلال الفترة باستثناء تلك التغيرات الناتجة عن الاستثمارات بواسطة الملاك والتوزيعات لهم.

وفي ذات السياق، عرضت بعض الدراسات تعريفات للدخل الشامل، وإن كانت لم تختلف في جوهرها عن التعريف الوارد بمعايير المحاسبة سواء الدولية أو الأمريكية. فقد عرف (Firescu, 2015) الدخل الشامل بأنه "مقياس واسع للأداء يشتمل على تأثير المعاملات والأحداث الأخرى للمنشأة". وبالتالي، فهو يمثل التغير في حقوق الملكية للمنشأة من مصادر بخلاف الاستثمارات بواسطة الملاك والتوزيعات لهم، سواء أكان في شكل مكاسب أو خسائر محققة أو غير محققة. كما عرف (Nishikawa et al, 2016) الدخل الشامل بأنه "التغير في صافي الأصول خلال الفترة، ما عدا تلك التغيرات الناتجة عن المعاملات مع الملاك،

ترجمة القوائم المالية بالعملة الأجنبية لنشاط أجنبي، المكاسب والخسائر الناتجة عن إعادة تقييم الأصول المالية المتاحة للبيع، والجزء الفعال من المكاسب والخسائر على أدوات التغطية المستخدمة في تغطية التدفق النقدي.

ورغم أن مفهوم الدخل الشامل ليس جديداً، فقد تم تقديمه سنة ١٩٨٠ في قائمة مفاهيم المحاسبة المالية رقم (٣) (SFAC 3)، إلا أنه لم يكن مطلوباً من المنشآت التقرير عن الدخل الشامل ومكوناته قبل صدور معيار المحاسبة المالية رقم (١٣٠) (SFAS 130) (Chambers et al., 2007).

وقد تناولت العديد من معايير المحاسبة الأشكال البديلة للتقرير عن الدخل الشامل. فمن ناحية، حدد معيار المحاسبة المالية رقم (١٣٠) (SFAS 130) ثلاثة خيارات للتقرير عن الدخل الشامل، وهي: (أ) **التقرير في قائمة الدخل**، والتي تتضمن كلاً من: مكونات صافي الدخل، بالإضافة إلى مكونات الدخل الشامل الآخر، وتنتهي بإجمالي الدخل الشامل. (ب) **التقرير في قائمة منفصلة للدخل الشامل**، والتي تبدأ بصافي الدخل، يليه مكونات الدخل الشامل الآخر، وتنتهي بإجمالي الدخل الشامل. (ج) **التقرير عنه بقائمة التغيرات في حقوق الملكية**. وعلى الرغم من أن المعيار لم يتطلب شكلاً محدداً لعرض الدخل الشامل ومكوناته، إلا أن مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) شجع المنشآت على عرض مكونات الدخل الشامل الآخر وإجمالي الدخل الشامل أسفل صافي الدخل إما في نفس القائمة أو في قائمة منفصلة للدخل الشامل والتي تبدأ بصافي الدخل.

أما بالنسبة لمعايير المحاسبة الدولية (IASB)، فقد عرض معيار المحاسبة الدولي رقم (١) المعدل (IAS 1) بديلين للتقرير عن الدخل الشامل، هما: التقرير من خلال قائمة واحدة، أو التقرير من خلال قائمتين. وأوضح المعيار أنه يجب أن يعرض قسم الدخل الشامل الآخر البنود التالية:

- بنود الدخل الشامل الآخر مصنفة حسب طبيعتها ومجموعة كما يلي: بنود لا يعاد تصنيفها لاحقاً ضمن الأرباح أو الخسائر، وبنود سوف يعاد تصنيفها لاحقاً ضمن الأرباح أو الخسائر عندما تستوفي شروطاً محددة.
- نصيب الشركات الشقيقة والمشروعات المشتركة - التي تمت المحاسبة عنها بطريقة حقوق الملكية - في الدخل الشامل الآخر، وفصلها وفقاً لما إذا كان سيعاد تصنيفها لاحقاً ضمن الأرباح أو الخسائر عند استيفاء شروط محددة، أم لا.

ورغم تفضيل IASB لعرض الأرباح أو الخسائر في قائمة واحدة للأرباح أو الخسائر والدخل الشامل، فإنه لم يشترط ضرورة تطبيق هذا البديل. وبدلاً من ذلك، حافظ المجلس على خيار العرض من خلال قائمة واحدة أو قائمتين منفصلتين. ويرجع ذلك إلى الردود السلبية على مقترح المجلس، والذي يقضي بإلغاء الخيار المتاح للمنشآت بأن يتم عرض مكونات الدخل والدخل الشامل من خلال قائمتين منفصلتين. فقد رأى المعارضون لهذا المقترح، أن الدخل الشامل الآخر يفتقد إلى وجود تعريف واضح. لذلك، فإنه يتعين عدم عرض الدخل الشامل الآخر بالقرب من الأرباح والخسائر بسبب ما سيؤدي إليه ذلك من إحداث تشويش لمستخدمي القوائم المالية.

وفي هذا السياق، تم توجيه العديد من الانتقادات لخيار عرض الدخل الشامل من خلال القائمة الواحدة، والتي من أهمها (Black, 2014; Khan ad Bradbury, 2016):

– أن الدخل الشامل أكثر تقلباً مقارنة بصافي الدخل، مما سيؤدي إلى زيادة تقييم المستثمرين لمخاطر الشركة.

– أن القائمة الواحدة قد تخفض من أهمية صافي الدخل بجعله مجاميع فرعية.

– أن إدراج عناصر الدخل الشامل الآخر جنباً إلى جنب مع نتائج الأعمال الأساسية، رغم أنها مختلفة في طبيعتها، بالإضافة إلى أنها أقل قابلية للتحكم فيها، ومن الصعب التنبؤ بها، وغير منسوبة إلى الأداء الإداري، قد يربك مستخدمي القوائم المالية، مما قد يؤدي إلى تفسير أداء المنشأة بشكل غير صحيح.

ومن ناحية أخرى، أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية في ١٥ يونيو ٢٠١١ تعديلاً بشأن عرض الدخل الشامل (FASB: ASU 2011-05, Topic 220). وبموجب هذا التعديل، أصبحت المنشآت مطالبة بعرض الدخل الشامل من خلال بديلين فقط، هما:

– **قائمة واحدة:** تتضمن مكونات ومجموع صافي الدخل، ومكونات الدخل الشامل الآخر ومجموع الدخل الشامل الآخر، وتنتهي بإجمالي الدخل الشامل.

– **قائمتان منفصلتان:** القائمة الأولى، وتتضمن مجموع صافي الدخل ومكوناته. أما القائمة الثانية، فتبدأ بصافي الدخل بالإضافة إلى الدخل الشامل الآخر ومكوناته، وتنتهي بإجمالي الدخل الشامل.

وبذلك، تم استبعاد البديل الثالث الذي كان متاحاً قبل هذا التعديل، وهو عرض الدخل الشامل الآخر في قائمة التغيرات في حقوق الملكية. وقد أوضح المجلس أن هدف هذا التعديل هو جعل عرض معلومات الدخل الشامل الآخر أكثر وضوحاً بالقوائم المالية.

يضاف إلى ذلك، مساعدة المستثمرين والمقرضين والمستخدمين الآخرين في تقييم أنشطة المنشأة وتدفعاتها النقدية، وكذلك تحسين القابلية للمقارنة والاتساق والشفافية بين عرض القوائم المالية لصافي الدخل والدخل الشامل الآخر المعدة وفقاً للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً، وتلك المعدة وفقاً لمعايير التقرير المالي الدولية.

أما معيار المحاسبة المصري رقم (١) المعدل، فقد سمح ببدل واحد فقط لعرض الدخل الشامل. فقد أوضح المعيار أنه على المنشأة أن تفصح عن كافة بنود الدخل والمصروفات التي تم الاعتراف بها خلال الفترة في قائمتين منفصلتين: الأولى، قائمة الدخل، والتي تعرض مكونات الأرباح أو الخسائر. والثانية، قائمة الدخل الشامل، والتي تبدأ بصافي الأرباح أو الخسائر، وتعرض عناصر الدخل الشامل الآخر، وتنتهي بإجمالي الدخل الشامل. وعلى المنشأة الإفصاح في نهاية تلك القائمة عن إجمالي الدخل الشامل عن الفترة موزعاً بين الحقوق غير المسيطرة، وملاك الشركة الأم. وقد أوضح المعيار أيضاً أنه على المنشأة أن تعرض البنود التالية - كحد أدنى - عن الفترة بصورة منفصلة في قائمة الدخل الشامل: الأرباح أو الخسائر، وكل بند من بنود الدخل الشامل الآخر مبوياً حسب طبيعته، ونصيب المنشأة في بنود الدخل الشامل الآخر للشركات الشقيقة والمشروعات المشتركة التي يتم المحاسبة عنها باستخدام طريقة حقوق الملكية، وأخيراً، إجمالي الدخل الشامل.

وقد اتفق معيار المحاسبة المالية رقم (١٣٠) (SFAS 130)، ومعيار المحاسبة الدولي رقم (١) المعدل (IAS 1) في أنه يجب على المنشأة أن تفصح عن مبلغ ضريبية الدخل المتعلق بكل بند من بنود الدخل الشامل الآخر، بما في ذلك تسويات إعادة التوزيع، وذلك إما في قائمة الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر، أو في الإيضاحات المتممة. إذ يمكن للمنشأة أن تعرض بنود الدخل الشامل الآخر إما بالصافي بعد طرح الآثار الضريبية المتعلقة بها، أو قبل الآثار الضريبية المتعلقة بها، مع إظهار مبلغ واحد مجمع لضريبة الدخل المتعلقة بهذه البنود. وفي حالة اختيار المنشأة للبدل الثاني، فإنه يجب عليها أن تخصص الضريبة بين البنود التي يعاد تصنيفها لاحقاً ضمن الأرباح أو الخسائر، وتلك البنود التي لا يعاد تصنيفها لاحقاً.

ومع ذلك، فقد أوضح معيار المحاسبة المصري رقم (١) المعدل أنه يجب على المنشأة أن تعرض عناصر الدخل الشامل الآخر قبل الآثار الضريبية المتعلقة بها مع إظهار

قيمة وحيدة لضرائب الدخل المرتبطة بتلك العناصر، على أن يتم الإفصاح عن مبلغ ضريبة الدخل المرتبط بكل عنصر من هذه العناصر في الإيضاحات المتممة.

وفيما يتعلق بتسويات إعادة التبيوب، فقد اتفق كل من معيار المحاسبة المالية رقم (١٣٠) (SFAS 130)، ومعيار المحاسبة الدولي رقم (١) المعدل (IAS 1)، ومعيار المحاسبة المصري رقم (١) المعدل في أنه يجب على المنشأة أن تفصح عن تسويات إعادة التبيوب المتعلقة بمكونات الدخل الشامل الآخر. إذ تُدرج تسويات إعادة التبيوب مع مكون الدخل الشامل المتعلق بها في الفترة التي يعاد فيها التبيوب ضمن الأرباح أو الخسائر. وبالتالي، يجب طرح هذه المكاسب غير المحققة من الدخل الشامل الآخر في الفترة التي يعاد فيها تبيوب المكاسب المحققة ضمن الأرباح أو الخسائر لتجنب إدراجها ضمن مجموع الدخل الشامل مرتين. ويمكن للمنشأة أن تعرض تسويات إعادة التبيوب في قائمة (قائمتي) الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل، أو في الإيضاحات المتممة. وتقوم المنشأة التي تعرض إعادة التبيوب في الإيضاحات المتممة بعرض بنود الدخل الشامل الآخر بعد أي تسويات إعادة التبيوب المتعلقة بها.

ونظراً لأن مكان التقرير عن المعلومات داخل القوائم المالية قد يؤثر على سلوك المديرين من ناحية، كما أنه قد يؤثر على مستخدمي المعلومات التي يتم التقرير عنها من ناحية أخرى، لذلك تناولت العديد من الدراسات اختبار الشكل السائد للتقرير عن الدخل الشامل ومكوناته بين الشركات. وفي هذا الصدد، أوضح البعض (e.g., Cimini 2013; Agostini 2014; De Cristofaro and Falzago 2014; Schaberl and Victoravich, 2015; Falzago and De Cristofaro, 2016; Kim 2016) أن التقرير من خلال قائمتين منفصلتين يعتبر الشكل السائد للإفصاح عن الدخل الشامل.

ويخلص الباحث مما سبق إلى أن الدخل الشامل يتضمن جميع التغيرات في حقوق الملكية خلال الفترة باستثناء تلك التغيرات الناتجة عن الاستثمارات بواسطة الملاك والتوزيعات عليهم ، وأن من أهم بنود الدخل الشامل ؛ المكاسب والخسائر الناتجة عن ترجمة القوائم المالية لعملية أجنبية، المكاسب والخسائر غير المحققة على الأوراق المالية المتاحة للبيع ، وإعادة قياس خطط المزايا المحددة. كما يخلص الباحث مما سبق أيضاً إلى وجود خيارين مسموح بهما الآن لعرض الدخل الشامل وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية والأمريكية: أولهما، قائمة واحدة للأرباح والخسائر والدخل الشامل، والتي تتضمن صافي الدخل، وعناصر الدخل

الشامل الآخر، وتنتهي بالدخل الشامل. وثانيهما، قائمتان منفصلتان: القائمة الأولى، قائمة الدخل، والتي تتضمن مكونات صافي الدخل. والقائمة الثانية، قائمة الدخل الشامل، والتي تبدأ بصافي الدخل، مضافاً إليه مكونات الدخل الشامل الآخر، وتنتهي بالدخل الشامل. بينما سمحت معايير المحاسبة المصرية بديل واحد فقط لعرض الدخل الشامل، وهو التقرير من خلال قائمتين منفصلتين.

٣/٦ - تحليل العلاقة بين صافي الدخل كمقياس للأداء والتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية واشتقاق الفرض الأول للبحث .

تناولت العديد من الدراسات (Lorek and Willinger ,1996 ; Barth et al ,2001; Choi et al. 2007; Kanagaretnam et al. 2009; Bataineh and Rababah 2016; Bratten et al. 2016) دراسة واختبار المقدرة التنبؤية لصافي الدخل في التنبؤ بالأداء المستقبلي.

وفي هذا السياق فقد اتفق البعض (Habib, 2011; Dechow et al , 1998; Ebaïd, 2010; Waldron and Jordan, 2010; Chotkunakitti 2005; Chong .2012) علي أن الأرباح المحاسبية لها مقدرة تنبؤية بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية . وخلصت دراسة (Dechow et al , 1998) إلي أن الدخل المحاسبي الحالي يعتبر أفضل مؤشر للتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية . كما توصلت دراسة (Lorek and Willinger 1996) أن الدخل المحاسبي والإستحقاقات تحسن من التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية وفي نفس المجال فقد توصلت دراسة (Barth et al ,2001) إلي أن الأرباح الحالية تكون مهمة في التنبؤ بالتدفقات النقدية للسنة المستقبلية ، وأن تقسيم الربح المحاسبي إلي تدفق نقدي واستحقاقات يكون له قوة تنبؤية أعلى بالمقارنة في حالة أخذ الربح كرقم إجمالي ، وأن معاملات التدفقات النقدية تكون هامة وترتبط ايجابيا مع التدفقات النقدية المستقبلية ، وأن اضافة إجمالي الاستحقاقات الحالية يزيد من قوة تلك العلاقة ، وأن الإستحقاقات تحسن من التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية بصرف النظر عن خصائص الشركة.

كما توصلت دراسة (Jemâa et al,2015) إلي أن الأرباح المحاسبية يكون لها قدرة تنبؤية عالية بالتدفقات النقدية المستقبلية وذلك من خلال استخدام عينة من ٣٧ شركة مقيدة بالبورصة التونسية . كما توصلت دراسة (Agana et al,2015) إلي أن كلا من الأرباح

والتدفقات النقدية التشغيلية الحالية تكون مهمة في التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية ، ولكنهما لهما قوة تنبؤية مختلفة ، حيث أن الأرباح يكون لها قدرة تنبؤية أعلى في التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية .

وقد توصلت دراسة (منصور ، ٢٠١٨) إلي أن صافي الدخل له مقدرة تنبؤية بكل من صافي الدخل المستقبلي والتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية وذلك باستخدام القوائم المالية المرحلية لعينة تتكون من ٤٥ شركة غير ماليه خلال عام ٢٠١٦ .

ويخلص الباحث مما سبق إلي وجود مساحة اتفاق كبيره بين معظم الدراسات السابقة بشأن المقدرة التنبؤية المرتفعة لصافي الدخل المحاسبي وعناصره في التنبؤ بالتدفقات النقدية من العمليات التشغيلية، رغم اجراء تلك الدراسات في بيانات مختلفة (علي سبيل المثال دراسة Jemâa et al,2015 تمت في تونس ، ودراسة Agana et al,2015 تمت في غانا ، ودراسة Barth et al ,2001 تمت في الولايات المتحدة الأمريكية) وفي فترات زمنية مختلفه (علي سبيل المثال دراسة Jemâa et al,2015 تمت خلال الفترة من ١٩٩٨ - ٢٠١٢ ، دراسة Agana et al,2015 تمت خلال الفترة من ٢٠٠٢ - ٢٠١٢ ، ودراسة Choi et al. 2007 تمت خلال الفترة من ١٩٩٤ - ٢٠٠٣). كما يخلص الباحث من استقراء وتحليل تلك الدراسات السابقة أن المنهجية التي اتبعتها غالبية تلك الدراسات هي استخدام نماذج الإنحدار **بالتطبيق** علي بيانات فعلية مستمدة من القوائم المالية المنشورة للشركات المقيده بالبورصة ، وهو ما **اتبه الباحث في دراسته الحالية** . كما يخلص الباحث أيضاً إلي أن هناك ندرة في الدراسات العربية التي اختبرت العلاقة بين صافي الدخل والتنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية ، خاصة بعد تبني معايير التقرير المالي الدولي في مصر سنة ٢٠١٥ .

ونظرا لوجود اتفاق بين معظم الدراسات السابقة بشأن المقدرة التنبؤية المرتفعة لصافي الدخل المحاسبي وعناصره في التنبؤ بالتدفقات النقدية من العمليات التشغيلية، يمكن اشتقاق الفرض التالي :

الفرض الأول: توجد علاقة معنويه ذات دلالة احصائية بين صافي الدخل المحاسبي عن الفترة الحالية والتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية للشركات المقيده بالبورصة المصريه.

٤/٦ - تحليل العلاقة بين الدخل الشامل كمقياس للأداء والتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية واشتقاق الفرض الثاني للبحث :

تناولت العديد من الدراسات (Skinner, 1999 ; Chambers et al. 2007 ; Jones and Smith, 2011; Bratten et al, 2016) اختبار المقدرة التنبؤية للدخل الشامل في التنبؤ بالأداء المستقبلي للشركة وكذلك التدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية. وتشير المقدرة التنبؤية إلى مقدرة الأرباح ومكوناتها في تحسين قدرة مستخدمي القوائم المالية على التنبؤ بعناصر محددة، وبالتالي فهي ترتبط بفعالية القرار (Schipper and Vincent 2003). وقد عرفت دراسة (Jones and Smith, 2011) مفهوم المقدرة التنبؤية بأنه مصطلح يصور مقدرة العنصر على التنبؤ بالأرباح أو التدفقات النقدية المستقبلية. وفي هذا السياق فقد اتفق البعض (Skinner, 1999 ; Chambers et al. 2007) علي عدم ملائمة عناصر الدخل الشامل الآخر للتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، نظراً لأن هذه العناصر تتصف بأنها مؤقتة .

وعلى العكس فقد توصلت دراسة (Kabir and Laswad, 2011) إلي أن بنود الدخل الشامل الآخر لها مقدرة تنبؤية اضافية في التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية لمدة عام قادم ، وذلك من خلال دراسة علي عينة من الشركات النيوزيلندية. كما أشارت دراسة (Goncharov and Hodgson, 2011) إلى أن إدراج التغيرات في القيمة العادلة لأصول والالتزامات في الدخل الشامل خلال فترة التقرير يؤدي إلى قياس عملية خلق الشركة للقيمة بشكل أفضل، كما أنه يسمح بالتنبؤ بمقدرة الشركة على توليد التدفقات النقدية . وقد أيدت دراسة (Bratten et al. 2016) تلك النتائج حيث خلصت إلى أن التعديلات المرتبطة بالقيمة العادلة والمدرجة بالدخل الشامل يمكن أن تنتبأ بالأداء المستقبلي للشركة . وفي نفس السياق توصلت دراسة (Takahashi and Wong, 2012) إلى أنه يتم التنبؤ بصافي الدخل عن العام الحالي بواسطة الدخل الشامل الآخر للعام السابق. ويرجع ذلك بشكل رئيسي إلى المكاسب والخسائر غير المحققة من الأوراق المالية المتاحة للبيع وفائض إعادة تقييم الأراضي. كما توصلت الدراسة إلى ازدياد المقدرة التنبؤية للدخل الشامل الآخر في الفترة ما بعد ٢٠٠٦ - الإفصاح عن الدخل الشامل في قائمة التغيرات في حقوق الملكية

- مقارنة بالفترة ما قبل ٢٠٠٦. وقد أجريت الدراسة علي عينة من الشركات غير المالية اليابانية خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٠ .

وقد استهدفت دراسة (Sajnog, 2017) تقييم منفعة الدخل الشامل في التنبؤ بالأرباح المستقبلية، وذلك باستخدام القوائم المالية المرحلية لعينة من البنوك المدرجة ببورصة وارسو خلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٦. وقد توصلت الدراسة إلى وجود مقدرة تنبؤية للدخل الشامل بالأرباح المستقبلية، وذلك من خلال وجود علاقة إيجابية بين الدخل الشامل والربحية المستقبلية.

وبالتطبيق على عينة من البنوك السعودية خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١١، توصلت دراسة (عصيمي ، ٢٠١٢) إلى عدم وجود مقدرة تنبؤية للدخل الشامل الربع سنوي. حيث لم توضح الدراسة أية علاقة معنوية بين الدخل الشامل عن الربع الحالي بنظيره عن الربع السابق .

وقد توصلت دراسة (منصور ، ٢٠١٧) إلي أن بنود الدخل الشامل توفر مقدرة تنبؤية اضافيه بكل من صافي الدخل والتدفقات النقدية التشغيلية وذلك باستخدام القوائم الماليه المرحلية لعينة تتكون من ٤٥ شركة غير ماليه خلال عام ٢٠١٦ .

ويخلص الباحث من استقراء وتحليل تلك الدراسات السابقة أن المنهجية التي اتبعتها غالبية تلك الدراسات هي استخدام نماذج الانحدار بالتطبيق علي بيانات فعلية مستمدة من القوائم المالية المنشورة للشركات المقيده بالبورصة رغم اجراء تلك الدراسات في بيئات مختلفة (علي سبيل المثال دراسة Kabir and Laswad, 2011 تمت في نيوزيلندا ، ودراسة Bratten et al,2016) تمت في الولايات المتحدة الأمريكية) وفي فترات زمنية مختلفه (علي سبيل المثال دراسة Goncharov and Hodgson, 2011 تمت خلال الفترة ١٩٩١-٢٠٠٥ ، دراسة Bratten et al,2016 تمت خلال الفترة من ٢٠٠١-٢٠١٣ ، ودراسة Sajnog, 2017 تمت خلال الفترة من ٢٠٠٩-٢٠١٦). كما يخلص الباحث أيضاً إلي أن هناك ندرة في الدراسات العربية التي اختبرت العلاقة بين الدخل الشامل والتنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيليه ، خاصة بعد تبني معايير التقرير المالي الدولي في مصر سنة ٢٠١٥ .

كما يخلص الباحث مما سبق إلي أن هناك جدل بين الدراسات السابقة بشأن المقدرة التنبؤية للدخل الشامل في التنبؤ بالتدفقات النقدية من العمليات التشغيلية.، حيث تؤيد بعض

الدراسات عدم ملائمة عناصر الدخل الشامل الآخر للتنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية، نظراً لأن هذه العناصر تتصف بأنها مؤقتة ، في حين خلصت دراسات أخرى إلي ملائمة الدخل الشامل في التنبؤ بالتدفقات النقدية من العمليات التشغيلية للسنة التالية. وبصرف النظر عن الجدل السابق يعتقد الباحث أن الدخل الشامل يكون له مقدرة علي التنبؤ بالتدفقات النقدية من العمليات التشغيلية ، وهو ما يقودنا إلي اشتقاق الفرض التالي :

الفرض الثاني : : توجد علاقة معنوية ذات دلالة احصائية بين الدخل الشامل عن الفترة الحالية والتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية .

٥/٦ - مدى افضلية الدخل الشامل في التنبؤ بالتدفقات النقدية مقارنة بصافي الدخل واشتقاق الفرض الثالث للبحث .

تناولت العديد من الدراسات (e.g., Choi et al. 2007; Kanagaretnam et al. 2009; Bataineh and Rababah 2016; Bratten et al. 2016) اختبار المقدرة التنبؤية للدخل الشامل مقارنة بصافي الدخل. وفي هذا الصدد، لم تتفق نتائج تلك الدراسات. فمن ناحية، توصل بعض الدراسات (e.g., Dhaliwal et al. 1999; Goncharov and Hodgson 2011; Özcan 2015; Bataineh and Rababah 2016) إلى وجود مقدرة تنبؤية أعلى لصافي الدخل مقارنة بالدخل الشامل. وعلي وجه التحديد فقد اتفق البعض (Dhaliwal et al., 1999; Biddle and Choi, 2006; Goncharov and Hodgson, 2011; Bataineh and Rababah 2016) إلى انخفاض المقدرة التنبؤية للدخل الشامل ومكوناته بالتدفقات النقدية من العمليات التشغيلية مقارنة بصافي الدخل بمعنى أن صافي الدخل يتنبأ بالتدفقات النقدية من العمليات التشغيلية، بدرجة أفضل مقارنة بالدخل الشامل .

ومن ناحية أخرى فقد اتفق البعض (Kanagaretnam et al. 2009 Kabir and

Laswad, 2011) علي أن الدخل الشامل يرتبط بقوة بالتدفقات النقدية من العمليات

التشغيلية للسنة التالية مقارنة بصافي الدخل. وقد أوضحت دراسة (Kanagaretnam et

al. 2009) أن المقدرة التنبؤية للدخل الشامل بالتدفقات النقدية من العمليات التشغيلية تتبع

من المكاسب والخسائر غير المحققة من الأوراق المالية المتاحة للبيع. وقد توصلت دراسة

(Kabir and Laswad, 2011) إلى أن الدخل الشامل الآخر له مقدرة إضافية للتنبؤ بالتدفقات النقدية من العمليات التشغيلية لسنة تالية، رغم أن المقدرة الإضافية للدخل الشامل للتنبؤ بصافي الدخل لسنة تالية لم تكن معنوية.

ومن ناحية ثالثة، وجد البعض الآخر (Zülch and Pronobis 2010,؛ شتيوي ٢٠١٤، عبد الوهاب ٢٠١٧) عدم وجود فرق معنوي في المقدرة التنبؤية لصافي الدخل والدخل الشامل. حيث توصلت دراسة (Zülch and Pronobis, 2010) إلى عدم وجود مقدرة تنبؤية إضافية سواء للدخل الشامل أو لمكونات الدخل الشامل الآخر بالنسبة للتنبؤ بالأداء التشغيلي للشركة في الفترة التالية.

وفي ذات السياق، وباستخدام عينة من البنوك بالمملكة العربية السعودية خلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٣، توصلت دراسة (شتيوي، ٢٠١٤) إلى عدم وجود فروق معنوية في المقدرة التنبؤية لكل من صافي الدخل والدخل الشامل.

وأخيراً، توصلت دراسة عبد الوهاب (٢٠١٧) إلى أنه لا توجد أية ميزة تفاضلية للدخل الشامل مقارنة بصافي الدخل فيما يتعلق بالتنبؤ بربحية السهم أو بالتنبؤ بالتدفقات النقدية من العمليات التشغيلية، وذلك باستخدام عينة من ٣٦ شركة مقيدة بالبورصة المصرية خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٦.

ويخلص الباحث من استقراء وتحليل تلك الدراسات السابقة أن المنهجية التي اتبعتها غالبية تلك الدراسات هي استخدام نماذج الانحدار بالتطبيق علي بيانات فعلية مستمدة من القوائم المالية المنشورة للشركات المقيدة بالبورصة رغم اجراء تلك الدراسات في بيئات مختلفة (علي سبيل المثال دراسة Kanagaretnam et al. 2009 تمت في كندا ، ودراسة Goncharov and Hodgson, 2011 تمت في ١٦ دولة أوروبية ، ودراسة Kabir and Laswad, 2011 تمت في نيوزيلندا ، ودراسة Choi et al,2007 تمت في الولايات المتحدة الأمريكية ، ودراسة Özcan, 2015 تمت في تركيا) وفي فترات زمنية مختلفة (علي سبيل المثال دراسات Kanagaretnam et al. 2009 تمت خلال الفترة من ١٩٩٨-٢٠٠٣، ودراسة Bataineh and Rababah تمت خلال الفترة من ٢٠١١-٢٠١٥ ، ودراسة Dhaliwal et al. 1999 تمت خلال الفترة ١٩٩٤ - ١٩٩٥). كما يخلص الباحث أيضاً إلي أن هناك ندرة في الدراسات العربية التي اختبرت العلاقة بين الدخل

الشامل والتنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية ، خاصة بعد تبني معايير التقرير المالي الدولي في مصر سنة ٢٠١٥ .

كما يخلص الباحث مما سبق إلي أن هناك جدل بين الدراسات السابقة بشأن المقدرة التنبؤية للدخل الشامل مقارنة بصافي الدخل في التنبؤ بالتدفقات النقدية من العمليات التشغيلية، حيث تؤيد بعض الدراسات أن صافي الدخل يتنبأ بالتدفقات النقدية من العمليات التشغيلية، بدرجة أفضل مقارنة بالدخل الشامل ، في حين خلصت دراسات أخرى إلي أفضلية الدخل الشامل في التنبؤ بالتدفقات النقدية من العمليات التشغيلية للسنة التالية مقارنة بصافي الدخل، وتوصلت دراسات أخرى إلي عدم وجود فروق جوهرية بين كل من صافي الدخل والدخل الشامل في التنبؤ بالتدفقات النقدية من العمليات التشغيلية. وبصرف النظر عن الجدل السابق يعتقد الباحث أن هناك اختلافات معنوية بين كل من صافي الدخل والدخل الشامل في التنبؤ بالتدفقات النقدية من العمليات التشغيلية ، وهو ما يقودنا إلي اشتقاق الفرض التالي :

الفرض الثالث : توجد اختلافات معنوية بين صافي الدخل والدخل الشامل عن الفترة الحالية في التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلي للشركات المقيدة بالبورصة المصرية .

٦/٦ - المتغيرات الرقابية المؤثرة علي التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية

أوضحت العديد من الدراسات (Goncharov and Van Triest,2011; Ito and Kochiyama 2014; De Jager 2015 ; Zamri et al ,2013 ;Warrad ,2017; Deng et al. 2017; Sikalidis and Leventis 2017) وجود بعض العوامل المرتبطة بالشركة والتي قد تؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية ، ومن أهم هذه العوامل ؛ حجم الشركة ، معدل الرفع المالي ، معدل العائد على الأصول ، ومستوي الإحتفاظ بالنقدية . واستنادا إلي ما سبق يري الباحث أن منهجية البحث يجب أن تتضمن البحث عن دليل عملي، من القوائم المالية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية، يُمكن الباحث من الإجابة على الأسئلة البحثية التالية :

-هل هناك تأثير لحجم الشركة علي التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية ؟

- هل هناك تأثير للرفع المالي علي التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية ؟

- هل هناك تأثير لمعدل العائد على الأصول على التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية ؟

- هل هناك تأثير لمستوي الاحتفاظ بالنقدية على التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية ؟

٧/٦ - منهجية البحث :

تستهدف الدراسة في هذا الجزء عرض منهجية البحث . وفي سبيل تحقيق هذا الهدف سيعرض الباحث لكل من؛ مجتمع وعينة الدراسة، الأدوات والإجراءات المستخدمة في الدراسة التطبيقية، توصيف وقياس المتغيرات، الأساليب الاحصائية المستخدمة و نتائج اختبار فروض الدراسة ، وذلك على النحو التالي:

١/ ٧/٦ - الهدف من الدراسة التطبيقية

تستهدف الدراسة التطبيقية اختبار تأثير كل من الدخل الشامل، وصافي الدخل على التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية ، علاوة على دراسة ما إذا كان هناك أفضلية للدخل الشامل على صافي الدخل في التنبؤ بتلك التدفقات النقدية ، بالإضافة إلي اختبار تأثير أربعة متغيرات رقابيه على التدفقات النقدية التشغيلية .

٢/٧/٦ - مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من الشركات المقيدة في بورصة الأوراق المالية المصرية، ماعدا القطاع المالي لأنه له طبيعة خاصة، خلال الفترة من عام ٢٠١٦ حتى عام ٢٠١٨ وذلك بعد تبني معايير التقرير المالي الدولي في مصر سنة ٢٠١٥. وتتكون عينة الدراسة من ٦٤ مشاهدة ، أو مفردة كعينة حكيمية تم إختيارها وفقا لمجموعة من الشروط أهمها ؛ أن تتوافر بيانات الشركة خلال فترات الدراسة ، أن تكون الشركة من الشركات الأكثر نشاطا ، ألا تعمل في القطاع المالي ، تستبعد الشركات التي تمسك حسابها بعملة أجنبية ، تستبعد الشركات التي غيرت تاريخ إعداد قوائمها المالية خلال فترة الدراسة ، وأن تكون الشركة أفصحت عن قائمة منفصلة للدخل الشامل .

٦/٧/٣ - أدوات وإجراءات الدراسة:

أعتمد الباحث على القوائم المالية السنوية المنشورة للشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية خلال فترة الدراسة ، وذلك من خلال عدة مصادر منها شركة مصر لنشر المعلومات (egid) ، موقع مباشر لنشر المعلومات^١، موقع أرقام^٢ ، موقع شركة إتش سي لتداول الأوراق المالية (HC)^٣، المواقع الرسمية لشركات العينة المعلنة لدى بورصة الأوراق المالية المصرية، بالإضافة إلى كتاب الإفصاح السنوي الصادر عن البورصة المصرية (سعد الدين ، ٢٠١٤ ؛ الحناوي ٢٠١٥ ؛ صالح ، ٢٠١٧) .

وأما بالنسبة لإجراءات الدراسة فتشتمل على الحصول على الأرقام الواردة بالقوائم المالية ، ثم تفرغ تلك البيانات على برنامج Microsoft Excel تمهيداً لإجراء التحليل الإحصائي لهذه البيانات بهدف إختبار فرض البحث. وقد تم الإعتماد علي المعلومات الواردة بالقوائم المالية السنوية والخاصة بصافي الدخل والدخل الشامل لسنة ٢٠١٦ في التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية لعام ٢٠١٧ ، كما تم الإعتماد علي المعلومات الواردة بالقوائم المالية السنوية والخاصة بصافي الدخل والدخل الشامل لسنة ٢٠١٧ في التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية لعام ٢٠١٨ . حيث أنه وفقاً لبعض الدراسات (Dhaliwal et al., 1999; Saeedi et al. 2008; Barton et al., 2010) يمكن تقييم مقدرة أي مقياس للأداء علي التنبؤ بكل من صافي الدخل والتدفقات النقدية التشغيلية من خلال دراسة العلاقة بين ذلك المقياس في الفترة الحالية والتدفقات النقدية التشغيلية و صافي الدخل في الفترة التالية.

٦/٧/٤ - توصيف وقياس متغيرات الدراسة:

تتمثل متغيرات الدراسة في متغيرين مستقلين هما صافي الدخل ، والدخل الشامل ، ومتغير تابع وهو التنبؤ بالتدفقات النقدية من العمليات التشغيلية ، بالإضافة إلى أربعة متغيرات رقابية . ولإختبار فرض الدراسة تم توصيف المتغيرات وقياسها على النحو التالي:-

٦/٧/٤ / ١ - المتغيرات المستقلة : وتشمل متغيرين وهما :

¹ <http://www.mubasher.info>

² <http://www.argaam.com/>

³ <http://www.hcestox.com>

أ- **صافي الدخل عن الفترة الحالية** : ويمثل ناتج المقابلة بين إيرادات ومكاسب الفترة الحالية مع مصروفات وخسائر نفس الفترة ، وسيتم الحصول عليه من قائمة الدخل عن الفترة الحالية قياساً علي (Kabir and Laswad ,2011 ; Acar and Karacear ,2017) .

ب- **الدخل الشامل عن الفترة الحالية** : ويمثل مجموع كل من صافي الدخل وينود الدخل الشامل الآخر ، وسيتم الحصول عليه من قائمة الدخل الشامل عن الفترة الحالية قياساً علي (Kabir and Laswad ,2011 ; Acar and Karacear ,2017) .

٦/٧/٤ - ٢- المتغير التابع : **التدفقات النقدية المستقبلية من العمليات التشغيلية**: وتمثل صافي التدفقات النقدية الداخلة والخارجة من الأنشطة التشغيلية للشركة عن السنة التالية . وسيتم الحصول عليها من قسم الأنشطة التشغيلية بقائمة **التدفقات النقدية** عن الفترة التالية ، قياساً علي (Barton et al ,2010 ;Kabir and Laswad ,2011 ; Acar and Karacear ,2017)

٦/٧/٤ - ٣- المتغيرات الرقابية:

قياساً على بعض الدراسات السابقة (Abbasi et al, 2012; Francis et al, 2013; Mulee et al,2015; Setiadharna and Machali,2017; Warrad ,2017) اعتمد الباحث على أكثر المتغيرات الرقابية شيوعاً بين الدراسات السابقة والتي يمكن تطبيقها على البيئة المصرية وهي:

أ- **حجم (Size) الشركة**: وتم قياسه باللوغاريتم الطبيعي لاجمالي الأصول قياساً علي (Mulee et al,2015; Setiadharna and Machali,2017)

ب- **الرفع المالي (Leverage)**: ويقاس بنسبة إجمالي الإلتزامات (الديون طويلة الأجل وقصيرة الأجل) إلى اجمالي الأصول ، قياساً علي (Abbasi et al, 2012 ; Francis et al., 2013;Warrad,2017)

ج- **العائد علي الأصول** : ويقاس بنسبة صافي الدخل إلي اجمالي الأصول ، قياساً علي (Gunawan et al. 2015 ; Alexander and Hengky ,2017 ;Warrad ,2017)

د - مستوى النقدية المحتفظ بها : وتقاس بنسبة رصيد النقدية (وما في حكمها) إلى إجمالي الأصول ، قياساً علي (Masood and Shah ,2014)

٥/٧/٦ - الأساليب الإحصائية المستخدمة

تم الإعتماد علي أسلوب تحليل الإنحدار المتعدد ، ويعتبر تحليل الإنحدار من الأساليب الإحصائية التي تتلاءم وتتسق مع منهجية الدراسات التي تهدف لإختبارات الفروض بصفة عامة والتي منها هذه الدراسة، حيث يهدف تحليل الإنحدار إلي الوصول لأفضل معادلة تمثل العلاقة السببية بين المتغير التابع والمتغير (المتغيرات) المستقلة، وإعتمد الباحث علي أحد أهم البرامج الإحصائية SPSS Package الإصدار رقم (٢٢) .

٦/٧/٦ - نتيجة اختبار فروض البحث

تم تحليل نتائج الدراسة التطبيقية لاختبار فروض البحث والمتعلقة بتأثير كل من الدخل الشامل، وصافي الدخل على التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية ، علاوة علي دراسة ما إذا كان هناك أفضلية للدخل الشامل علي صافي الدخل في التنبؤ بتلك التدفقات النقدية، وذلك علي النحو التالي :

١/٦/٧/٦ - نتيجة اختبار فرض البحث الأول

لاختبار تأثير صافي الدخل عن السنة الحالية علي التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية تم ذلك من خلال اختبار فرض العدم التالي :

فرض العدم (H_0) : لا توجد علاقة معنوية ذات دلالة احصائية بين صافي الدخل المحاسبي عن الفترة الحاليه والتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية للشركات المقيدة بالبورصة المصريه .

ولإختبار هذا الفرض تم تطبيق نموذج الإنحدار على النحو التالي ، وذلك قبل ادخال المتغيرات الرقابيه:

$$OCF = \beta_0 + \beta_1 NI + \varepsilon$$

ثم تم ادخال المتغيرات الرقابيه وأصبح نموذج الإنحدار كما يلي

$$OCF = \beta_0 + \beta_1 NI + \beta_2 Firm\ Size + \beta_3 Lev + \beta_4 ROA + \beta_5 CASH\ holding + \varepsilon$$

حيث أن :

OCF- التدفقات النقدية التشغيلية للسنة التالية

NI - صافي الدخل للفترة الحالية

Lev - الرفع المالي للفترة الحالية

Firm Size - حجم الشركة للفترة الحالية

ROA - العائد علي الأصول للفترة الحالية

CASH holding - مستوى الاحتفاظ بالنقدية للفترة الحالية

وقد قام الباحث بإجراء اختبار التداخل الخطي لإختبار استقلال المتغيرات في ظل وجود المتغيرات الرقابية قبل تقدير نموذج الإنحدار المتعدد لإختبار الفرض الأول ، وكان معامل تضخم التباين VIF لجميع المتغيرات أقل من ٥ مما يشير إلي عدم وجود مشكلة التداخل الخطي (حمدان ، ٢٠١٢)

وبتشغيل هذا النموذج، يمكن تلخيص مخرجات نموذجي الفرض الأول من خلال الجدول التالي:

جدول ١/٦: ملخص نتائج إختبارات فرض البحث الأول

تأثير صافي الدخل علي التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية في ظل وجود المتغيرات الرقابية		تأثير صافي الدخل علي التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية في ظل تجاهل المتغيرات الرقابية		النموذج
P. Value	Std. Coef	P. Value	Std. Coef	
.000	.687	.000	.816	NI
.000	.330	—	—	Firm Size
.089	-.140-	—	—	Lev
.502	-.052-	—	—	ROA
.272	-.074-	—	—	CASH holding
.000	34.293	.000	123.409	إحصائية F
.725		.660		Adj R ²
.747		.666		R ²

يتضح من الجدول السابق ملاءمة معنوية نموذج الانحدار ، سواء في ظل وجود أو عدم وجود المتغيرات الرقابية ، فقد بلغت قيمة (F) المحسوبة (123.409) عند مستوى معنوية (0.000) في ظل تجاهل المتغيرات الرقابية ، كما بلغت قيمة (F) المحسوبة 34.293 عند مستوى معنوية (0.000) في ظل وجود المتغيرات الرقابية ، الأمر الذي يعني أن النموذج ككل يتمتع بمعنوية إحصائية عالية.

وفيما يتعلق باختبار العلاقة بين صافي الدخل والتنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية يتضح من خلال تحليل نتائج نموذج الانحدار وجود علاقة ايجابية معنوية ، ذات دلالة احصائية ، بين صافي الدخل والتنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية حيث كانت (P. Value = 0.000) سواء قبل ادخال المتغيرات الرقابية ، أو في ظل وجود المتغيرات الرقابية ، وهو ما يؤيد فرض البحث الأول . وتتفق هذه النتيجة مع العديد من الدراسات السابقة (Dechow et al , 1998; Ebaid, 2011; Habib, 2010; Waldron and Jordan, 2010; Chotkunakitti 2005; Chong .2012) ويعتقد الباحث أن هذه النتيجة لها دلالة هامة بشأن استمرار فائدة صافي الدخل في التنبؤ بالأداء المستقبلي للشركة بصفه عامه

والتدفقات النقدية بصفه خاصه ، وأن ظهور مقاييس أخرى لتقييم الأداء والتنبؤ بالأداء المستقبلي لا يكون بديلا عن صافي الدخل ولكنها مقاييس مكمله له .

كما يتضح من تحليل نتائج نموذج الانحدار وجود علاقة ايجابية معنوية بين المتغير الرقابي حجم الشركة والتدفقات النقدية التشغيلية حيث كانت (P. Value =.000)

كما يتضح من تحليل نتائج نموذج الانحدار عدم وجود علاقة معنوية بين المتغيرات الرقابيه الثلاث الأخرى وهي ؛ الرفع المالي ، العائد علي الأصول ، مستوى الإحتفاظ بالنقدية والتدفقات النقدية التشغيلية حيث كانت (P. Value) أكبر من 05.

٢/٦/٧/٦ - نتيجة اختبار فرض البحث الثاني

لاختبار تأثير الدخل الشامل عن السنة الحالية علي التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية تم ذلك من خلال اختبار فرض العدم التالي :

فرض العدم (H_0) : لا توجد علاقة معنويه ذات دلالة احصائية بين الدخل الشامل عن الفترة الحاليه والتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية للشركات المقيده بالبورصه المصريه .

ولإختبار هذا الفرض تم تطبيق نموذج الإنحدار على النحو التالي ، وذلك قبل ادخال المتغيرات الرقابيه:

$$OCF = \beta_0 + \beta_1 CI + \varepsilon$$

ثم تم ادخال المتغيرات الرقابيه وأصبح نموذج الإنحدار كما يلي :

$$OCF = \beta_0 + \beta_1 CI + \beta_2 Firm Size + \beta_3 Lev + \beta_4 ROA + \beta_5 CASH holding + \varepsilon$$

حيث أن :

OCF- التدفقات النقدية التشغيلية للسنة التالية

CI - الدخل الشامل للفترة الحالية

Lev - الرفع المالي للفترة الحالية

Firm Size - حجم الشركة للفترة الحالية

- ROA العائد علي الأصول للفترة الحالية

- CASH holding مستوى الاحتفاظ بالنقدية للفترة الحالية

وقد قام الباحث بإجراء اختبار التداخل الخطي لإختبار استقلال المتغيرات في ظل وجود المتغيرات الرقابية قبل تقدير نموذج الانحدار المتعدد لإختبار الفرض الثاني ، وكان معامل تضخم التباين VIF لجميع المتغيرات أقل من ٥ مما يشير إلي عدم وجود مشكلة التداخل الخطي (حمدان ، ٢٠١٢)

ويتشغيل هذا النموذج، يمكن تلخيص مخرجات نموذجي الفرض الثاني من خلال الجدول التالي:

جدول ٢/٦ : ملخص نتائج إختبارات فرض البحث الثاني

تأثير صافي الدخل علي التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية في ظل وجود المتغيرات الرقابية		تأثير صافي الدخل علي التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية في ظل تجاهل المتغيرات الرقابية		النموذج
P. Value	Std. Coef	P. Value	Std. Coef	
.000	.607	.000	.759	CI
.000	.365	—	—	Firm Size
.115	-.146-	—	—	Lev
.986	.002	—	—	ROA
.168	-.105-	—	—	CASH holding
.000	24.701	.000	84.320	إحصائية F
.653		.569		Adj R ²
.680		.576		R ²

يتضح من الجدول السابق ملاءمة معنوية نموذج الانحدار ، سواء في ظل وجود أو عدم وجود المتغيرات الرقابية ، فقد بلغت قيمة (F) المحسوبة (84.320) عند مستوى معنوية (0.000) في ظل تجاهل المتغيرات الرقابية ، كما بلغت قيمة (F) المحسوبة 24.701 عند مستوى معنوية (0.000) في ظل وجود المتغيرات الرقابية ، الأمر الذي يعني أن النموذج ككل يتمتع بمعنوية إحصائية عالية.

وفيما يتعلق باختبار العلاقة بين الدخل الشامل والتنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية يتضح من خلال تحليل نتائج نموذج الانحدار وجود علاقة ايجابية معنوية ، ذات دلالة احصائية ، بين الدخل الشامل والتنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية حيث كانت (P. Value =.000) سواء قبل ادخال المتغيرات الرقابية ، أو في ظل وجود المتغيرات الرقابية ، وهو ما يؤيد فرض البحث الثاني . وتتفق هذه النتيجة مع بعض الدراسات السابقة (Kabir and Laswad, 2011; Goncharov and Hodgson 2011). ويعتقد الباحث أن تقديم دليل عملي من البيئة المصرية علي منفعة معلومات الدخل الشامل في التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية يؤيد التوجه الذي اتبعته معايير المحاسبه المصريه بضرورة الإفصاح عن الدخل الشامل .

كما يتضح من تحليل نتائج نموذج الانحدار وجود علاقة ايجابية معنوية بين المتغير الرقابي حجم الشركة والتدفقات النقدية التشغيلية حيث كانت (P. Value =.000) كما يتضح من تحليل نتائج نموذج الانحدار عدم وجود علاقة معنوية بين المتغيرات الرقابية الثلاث الأخرى وهي ؛ الرفع المالي ، العائد علي الأصول ، مستوى الإحتفاظ بالنقدية والتدفقات النقدية التشغيلية حيث كانت (P. Value) أكبر من 0.05.

٣/٦/٧/٦ - نتيجة اختبار فرض البحث الثالث

لاختبار مدى أفضلية الدخل الشامل علي التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية مقارنة بصافي الدخل . تم ذلك من خلال اختبار فرض العدم التالي :

فرض العدم (H_0) : لا توجد اختلافات معنويه بين صافي الدخل والدخل الشامل عن الفترة الحالية في التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبليه للشركات المقيده بالبورصه المصريه

بالنسبة لنموذج الإنحدار رقم (١) يتضح أن صافي الدخل خلال الفترة لحالية (المتغير المستقل) يفسر 660. من التدفقات النقدية التشغيلية للفترة التاليه $Adj R^2 = .660$ ، وبالنسبة لنموذج الإنحدار رقم (٢) يتضح من تحليل النتائج أن الدخل الشامل خلال الفترة لحالية (المتغير المستقل) يفسر 569. من التدفقات النقدية التشغيلية للفترة التاليه $Adj R^2 = .569$

ويتضح من هذه النتائج أن المقدرة التنبؤية لصافي الدخل أكبر من المقدرة التنبؤية للدخل الشامل في التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية ، ولإختبار معنوية الفروق في المقدرة التنبؤية لصافي الدخل واجمالي الدخل الشامل في التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية تم استخدام اختبار (Vuong,1989) لاختبار مدى معنوية الاختلافات بين R^2 ، قياساً علي (Saeedi et al., 2008; Kabir and Laswad, 2011; Jaweher and Mounira , 2013) . وتشير نتائج هذا الإختبار إلي أن الفروق في المقدرة التنبؤية لصافي الدخل واجمالي الدخل الشامل في التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية لم تكن معنوية حيث أن قيمة $P.value = 0.217$ (أكبر من مستوي المعنوية 0.05)

ولإختبار هذا الفرض أيضاً تم تطبيق نموذج الإنحدار على النحو التالي:

$$OCF = \beta_0 + \beta_1 NI + \beta_2 CI + \beta_3 Firm\ Size + \beta_4 Lev + \beta_5 ROA + \beta_6 CASH\ holding + \varepsilon$$

حيث أن :

OCF- التدفقات النقدية التشغيلية للسنة التالية

NI - صافي الدخل للفترة الحالية

CI - الدخل الشامل للفترة الحالية

Lev - الرفع المالي للفترة الحالية

Firm Size - حجم الشركة للفترة الحالية

ROA - العائد علي الأصول للفترة الحالية

CASH holding - مستوي الاحتفاظ بالنقدية للفترة الحالية

وبتشغيل هذا النموذج، يمكن تلخيص مخرجات نموذجي الفرض الثالث من خلال الجدول التالي:

جدول ٣/٦: ملخص نتائج إختبارات فرض البحث الثالث

تأثير صافي الدخل علي التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية في ظل وجود المتغيرات الرقابية		تأثير صافي الدخل علي التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية في ظل تجاهل المتغيرات الرقابية		النموذج
P. Value	Std. Coef	P. Value	Std. Coef	
.000	.506	.000	.576	NI
.023	.249	.011	.303	CI
.000	.297	—	—	Firm Size
.084	-.138-	—	—	Lev
.431	-.059-	—	—	ROA
.185	-.087-	—	—	CASH holding
.000	31.686	.000	71.080	إحصائية F
.745		.690		Adj R ²
.769		.700		R ²

يتضح من الجدول السابق ملاءمة معنوية نموذج الانحدار ، سواء في ظل وجود أو عدم وجود المتغيرات الرقابية ، فقد بلغت قيمة (F) المحسوبة (123.409) عند مستوى معنوية (0.000). في ظل تجاهل المتغيرات الرقابية ، كما بلغت قيمة (F) المحسوبة 34.293 عند مستوى معنوية (0.000) في ظل وجود المتغيرات الرقابية ، الأمر الذي يعني أن النموذج ككل يتمتع بمعنوية إحصائية عالية.

وفيما يتعلق باختبار مدى أفضلية الدخل الشامل علي التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية مقارنة بصافي الدخل يتضح من خلال تحليل نتائج نموذج الانحدار وجود اختلافات معنوية ، ذات دلالة احصائية ، بين كل من صافي الدخل والدخل الشامل في التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية ، وأن نتائج نموذج الانحدار توضح أن معامل الانحدار بالنسبة لصافي الدخل بلغ 576. في ظل عدم وجود المتغيرات الرقابية كما بلغ 506. في ظل وجود المتغيرات الرقابية وهو أعلى من المعامل بالنسبة للدخل الشامل والذي بلغ 303. في ظل عدم وجود المتغيرات

الرقابية و 249. في ظل وجود المتغيرات الرقابية ، الأمر الذي يعني أن صافي الدخل يكون له قدرة أعلى في التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية بالمقارنة بالدخل الشامل قياساً علي (Kanagaretnam et al., 2009; Barton et al., 2010). وتتفق هذه النتيجة مع العديد من الدراسات السابقة (Dhaliwal et al. 1999; Goncharov and Hodgson 2011; Özcan 2015; Bataineh and Rababah 2016) ويعتقد الباحث أنه علي الرغم من أن النتائج توضح أفضلية صافي الدخل في التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية ، فإن هذا لا يعني أن الدخل الشامل ليس لديه المقدرة علي التنبؤ بالأداء المستقبلي ، فكما اتضح من الأجزاء السابقة أن لكل من صافي الدخل والدخل الشامل المقدرة علي التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية ، ولكن الأفضلية لصافي الدخل ، كما يعتقد الباحث أنه قد يكون للدخل الشامل مقدرة تنبؤية أعلى من صافي الدخل في التنبؤ بمؤشرات أخري للأداء المالي المستقبلي بخلاف التدفقات النقدية (مثل أسعار وعوائد الأسهم) وهو الأمر الذي يحتاج إلي مزيد من الدراسات في هذا المجال في البيئة المصرية .

٤/٦/٧/٦ - تحليل إضافي

توضح العديد من الدراسات السابقة (Zamri et al ,2013; Warrad ,2017 ، حمدان ، ٢٠١٢ ؛ طلخان ، ٢٠١٧) أن هناك مجموعه من المتغيرات من شأنها التأثير علي المقدرة التنبؤية لكل من صافي الدخل والدخل الشامل في التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية والأداء المالي المستقبلي .

وفي هذا الجزء يقوم الباحث بعمل تحليل اضافي وذلك بتحويل متغيرات الرقابة في نماذج الإنحدار السابقة إلي متغيرات معدلة قياساً علي (Wu and Zhang.2014).

وأصبح نموذج الإنحدار الذي يختبر العلاقة بين صافي الدخل والتنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبليه كما يلي بعد تحويل متغيرات الرقابة إلي متغيرات معدله:

$$OCF = \beta_0 + \beta_1 NI + \beta_2 Firm Size + \beta_3 Lev + \beta_4 ROA + \beta_5 CASH holding + \beta_6(NI \times Firm Size) + \beta_7(NI \times Lev) + \beta_8 (NI \times ROA) + \beta_9(NI \times CASH holding) + \varepsilon$$

حيث أن :

OCF- التدفقات النقدية التشغيلية للسنة التاليه

- NI صافي الدخل للفترة الحاليه
- CI الدخل الشامل للفترة الحاليه
- Lev الرفع المالي للفترة الحاليه
- Firm Size حجم الشركة للفترة الحاليه
- ROA العائد علي الأصول للفترة الحاليه
- CASH holding مستوى الاحتفاظ بالنقدية للفترة الحاليه
- NI x Firm Size الأثر التفاعلي بين حجم الشركة وصافي الدخل
- NI x Lev الأثر التفاعلي بين الرفع المالي وصافي الدخل
- NI x ROA الأثر التفاعلي بين العائد علي الأصول وصافي الدخل
- NI x CASH holding الأثر التفاعلي بين مستوى الاحتفاظ بالنقدية وصافي الدخل

وقد كان ملخص نتائج نموذج الانحدار الذي يختبر العلاقة بين صافي الدخل والتنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبليه ، بعد تحويل متغيرات الرقابة إلي متغيرات معدله كما يلي :

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	F	Sig.
1	.960 ^a	.921	.908	3.194E8	69.915	.000 ^a

a. Predictors: (Constant), NICASH, CASH/ASSET, LEV, ROA, SIZE, NIROA, NISIZE, NILEV, NI

Coefficients^a

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
NI X SIZE	1.063	.152	26.746	6.999	.000
NI X LEV	-3.440-	.414	-2.228-	-8.300-	.000
NI X ROA	-1.998-	.857	-.270-	-2.332-	.023
Nix CASH Holding	6.612	.749	.958	8.830	.000

a. Dependent Variable: OCF

ويتضح من تحليل نتائج نموذج الانحدار السابق أن القوة التفسيرية لنموذج الانحدار قد ارتفعت إلي 908. وهو ما يتضح من خلال معامل $Adj R^2$ ، كما يتضح من خلال تحليل نتائج نموذج الانحدار أن هناك تفاعل ايجابي معنوي بين كل من صافي الدخل وحجم الشركة (**NixSIZE**) في التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبليه ، حيث كان معامل الانحدار ل NixSIZE يساوي 26.746 كما بلغت قيمة $P. Value = .000$ ، وهو ما يعني أن المقدرة التنبؤية لصافي الدخل في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبليه تكون أعلي في الشركات كبيرة الحجم. كما يتضح من خلال تحليل نتائج نموذج الانحدار أن هناك تفاعل ايجابي معنوي أيضا بين كل من صافي الدخل ومستوي الإحتفاظ بالنقدية في التنبؤ

بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبليه ، حيث كان معامل الإنحدار ل NixCASH يساوي 958. كما بلغت قيمة P. Value =.000 .

ومن ناحية أخرى يتضح من خلال تحليل نتائج نموذج الإنحدار أن هناك تفاعل سلبي معنوي بين كل من صافي الدخل والرفع المالي في التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبليه ، حيث كان معامل الإنحدار ل NixLEV يساوي -2.228 كما بلغت قيمة P. Value =.000 . كما يتضح من خلال تحليل نتائج نموذج الإنحدار أن هناك تفاعل سلبي معنوي بين كل من صافي الدخل ومعدل العائد علي الأصول في التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبليه ، حيث كان معامل الإنحدار ل NixROA يساوي -.270 كما بلغت قيمة P. Value = .023 .

كما أصبح نموذج الإنحدار الذي يختبر العلاقة بين الدخل الشامل والتنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبليه كما يلي بعد تحويل متغيرات الرقابة إلي متغيرات معدله:

$$OCF = \beta_0 + \beta_1 CI + \beta_2 Firm Size + \beta_3 Lev + \beta_4 ROA + \beta_5 CASH holding + \beta_6(CI \times Firm Size) + \beta_7(CI \times Lev) + \beta_8 (CI \times ROA) + \beta_9(CI \times CASH holding) + \varepsilon$$

حيث أن :

- OCF- التدفقات النقدية التشغيلية للسنة التالية
- CI - الدخل الشامل للفترة الحالية
- Lev - الرفع المالي للفترة الحالية
- Firm Size - حجم الشركة للفترة الحالية
- ROA - العائد علي الأصول للفترة الحالية
- CASH holding - مستوى الاحتفاظ بالنقدية للفترة الحالية
- CI x Firm Size - الأثر التفاعلي بين حجم الشركة والدخل الشامل
- CI x Lev - الأثر التفاعلي بين الرفع المالي والدخل الشامل
- CI x ROA - الأثر التفاعلي بين العائد علي الأصول والدخل الشامل
- CI x CASH holding - الأثر التفاعلي بين مستوى الاحتفاظ بالنقدية والدخل الشامل

كما كان ملخص نتائج نموذج الانحدار الذي يختبر العلاقة بين الدخل الشامل والتنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية ، بعد تحويل متغيرات الرقابة إلي متغيرات معدله كما يلي

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	F	Sig.
1	.914 ^a	.836	.809	4.600E8	30.602	.000 ^a

a. Predictors: (Constant), CICASH, LEV, CASH/ASSET, ROA, SIZE, CIROA, CI, CILEV, CISIZE

Coefficients^a

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
CIx SIZE	.846	.121	24.779	6.981	.000
CIx LEV	-1.622-	.458	-1.207-	-3.540-	.001
CIx ROA	-3.511-	1.116	-.495-	-3.145-	.003
CIx CASH Holding	1.959	.675	.410	2.900	.005

a. Dependent Variable: OCF

ويتضح من تحليل نتائج نموذج الانحدار السابق أن القوة التفسيرية لنموذج الانحدار قد ارتفعت إلي **.809** . وهو ما يتضح من خلال معامل $Adj R^2$ ، كما يتضح من خلال تحليل نتائج نموذج الانحدار أن هناك تفاعل ايجابي معنوي بين كل من الدخل الشامل وحجم الشركة في التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية ، حيث كان معامل الانحدار ل **CIxSIZE** يساوي **24.779** كما بلغت قيمة $P. Value = .000$ ، وهو ما يعني أن المقدرة التنبؤية للدخل الشامل في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية تكون أعلي في الشركات كبيرة الحجم. كما يتضح من خلال تحليل نتائج نموذج الانحدار أن هناك تفاعل ايجابي معنوي أيضا بين كل من الدخل الشامل ومستوي الإحتفاظ بالنقدية في التنبؤ بالتدفقات

النقدية التشغيلية المستقبليه ، حيث كان معامل الإنحدار ل CixCASH يساوي 410. كما بلغت قيمة $P. Value = 0.005$.

ومن ناحية أخرى يتضح من خلال تحليل نتائج نموذج الإنحدار أن هناك تفاعل سلبي معنوي بين كل من الدخل الشامل والرفع المالي في التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبليه ، حيث كان معامل الإنحدار ل CixLEV يساوي 1.207- كما بلغت قيمة $P. Value = 0.001$. كما يتضح من خلال تحليل نتائج نموذج الإنحدار أن هناك تفاعل سلبي معنوي بين كل من الدخل الشامل ومعدل العائد علي الأصول في التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبليه ، حيث كان معامل الإنحدار ل CixROA يساوي 495-. كما بلغت قيمة $P. Value = 0.003$.

١/٨/٦ - نتائج البحث والإجابة علي تساؤلاته

استهدف هذا البحث دراسة اختبار تأثير كل من الدخل الشامل، وصافي الدخل على التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية ، علاوة علي دراسة ما إذا كان هناك أفضلية للدخل الشامل علي صافي الدخل في التنبؤ بتلك التدفقات النقدية، وفي سبيل ذلك فقد اشتمل البحث علي دراسة نظرية بالاضافة إلي دراسة تطبيقية . ويمكن بلورة أهم نتائج البحث علي النحو التالي :

- فيما يتعلق باختبار العلاقة بين صافي الدخل والتنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية فقد أوضحت نتائج الدراسة التطبيقية وجود علاقة ايجابية معنوية ، ذات دلالة احصائية ، بين صافي الدخل والتنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية (سواء قبل ادخال المتغيرات الرقابية ، أو في ظل وجود المتغيرات الرقابية) وهو ما يؤيد فرض البحث الأول . وقد أظهر التحليل الإضافي أن المقدرة التنبؤية لصافي الدخل في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبليه تكون أعلي في الشركات كبيرة الحجم والتي يكون بها مستوي الإحتفاظ بالنقدية مرتفع .

- وفيما يتعلق باختبار العلاقة بين الدخل الشامل والتنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية فقد أوضحت نتائج الدراسة التطبيقية وجود علاقة ايجابية معنوية ، ذات دلالة احصائية ، بين الدخل الشامل والتنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية (سواء قبل ادخال المتغيرات الرقابية ، أو في ظل وجود المتغيرات الرقابية) وهو ما يؤيد فرض البحث الثاني. وقد أظهر التحليل الإضافي أن المقدرة التنبؤية للدخل الشامل في التنبؤ بالتدفقات النقدية

المستقبلية تكون أعلى في الشركات كبيرة الحجم والتي يكون بها مستوى الإحتفاظ بالنقدية مرتفع .

- وفيما يتعلق باختبار مدى أفضلية الدخل الشامل علي التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية مقارنة بصافي الدخل فقد أوضحت نتائج الدراسة التطبيقية وجود اختلافات معنوية ، ذات دلالة احصائية ، بين كل من صافي الدخل والدخل الشامل في التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية ، وأن صافي الدخل يكون له قدرة أعلى في التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية بالمقارنة بالدخل الشامل .

وفيما يتعلق بالإجابة علي تساؤلات البحث ، فقد تم الإجابة عليها علي النحو التالي

- ركز التساؤل الأول للبحث علي ما هو مفهوم الدخل في الفكر المحاسبي ؟ . وتم الإجابة عليه نظرياً ، حيث خلص الباحث من الدراسة النظرية إلي أنه يمكن احتساب الدخل من خلال مدخلين وهما ؛ مدخل الميزانية والذي يسمى بمدخل المحافظة علي رأس المال ، ومدخل الإيرادات والمصروفات والذي يعرف بمدخل العمليات . كما خلص الباحث أيضاً إلي أنه علي الرغم من أن صافي الدخل كان وما زال المقياس الأكثر شيوعاً لقياس الأداء المالي ، إلا أنه مع مرور الزمن ، ونتيجة للتغيرات في بيئة الأعمال ، ومنها تبني مفهوم القيمة العادلة في العديد من المعايير المحاسبية فقد أصبح مقياس صافي الدخل غير كاف لقياس الأداء المالي ، مما أدي لظهور الدخل الشامل بإعتباره مقياساً أوسع يغطي كافة جوانب الأداء المالي للشركة .

- ركز التساؤل الثاني للبحث علي ما هو المقصود بالدخل الشامل ؟ وما هي أهم بنود الدخل الشامل الآخر ؟ وما هي بدائل الإفصاح عنه ؟ . وتم الإجابة عليه نظرياً ، حيث خلص الباحث من الدراسة النظرية إلي أن الدخل الشامل يتضمن جميع التغيرات في حقوق الملكية خلال الفترة باستثناء تلك التغيرات الناتجة عن الاستثمارات بواسطة الملاك والتوزيعات لهم ، وأن من أهم بنود الدخل الشامل ؛ المكاسب والخسائر الناتجة عن ترجمة القوائم المالية لعملية أجنبية، المكاسب والخسائر غير المحققة على الأوراق المالية المتاحة للبيع ، وإعادة قياس خطط المزايا المحددة. كما خلص الباحث من الدراسة النظرية أيضاً إلي وجود خيارين مسموح بهما الآن لعرض الدخل الشامل وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية والأمريكية: أولهما، قائمة واحدة للأرباح والخسائر والدخل الشامل، والتي تتضمن صافي الدخل، وعناصر الدخل الشامل الآخر، وتنتهي بالدخل الشامل.

وثانيهما، قائمتان منفصلتان: القائمة الأولى، قائمة الدخل، والتي تتضمن مكونات صافي الدخل. والقائمة الثانية، قائمة الدخل الشامل، والتي تبدأ بصافي الدخل، مضافاً إليه مكونات الدخل الشامل الآخر، وتنتهي بالدخل الشامل. بينما سمحت معايير المحاسبة المصرية بديل واحد فقط لعرض الدخل الشامل، وهو التقرير من خلال قائمتين منفصلتين.

- **ركز التساؤل الثالث للبحث علي ما مدي ملائمة صافي الدخل كمقياس للأداء لأغراض التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية؟، وتم الإجابة عليه نظرياً وعملياً ، حيث خلص الباحث من الدراسة النظرية إلي وجود اتفاق بين معظم الدراسات السابقة بشأن المقدرة التنبؤية المرتفعة لصافي الدخل المحاسبي وعناصره في التنبؤ بالتدفقات النقدية من العمليات التشغيلية. وقد جاءت نتائج الدراسة التطبيقية لتؤيد أنه يوجد علاقة ايجابية معنوية ، ذات دلالة احصائية ، بين صافي الدخل والتنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية .**

- **اختص التساؤل الرابع بمدي ملائمة الدخل الشامل كمقياس للأداء لأغراض التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية ؟ وتم الإجابة عليه نظرياً وعملياً ، حيث خلص الباحث من الدراسة النظرية إلي أن هناك جدل بين الدراسات السابقة بشأن المقدرة التنبؤية للدخل الشامل في التنبؤ بالتدفقات النقدية من العمليات التشغيلية.، حيث تؤيد بعض الدراسات عدم ملائمة عناصر الدخل الشامل الآخر للتنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية، نظراً لأن هذه العناصر تتصف بأنها مؤقتة ، في حين خلصت دراسات أخرى إلي ملائمة الدخل الشامل في التنبؤ بالتدفقات النقدية من العمليات التشغيلية للسنة التالية. وقد جاءت نتائج الدراسة التطبيقية لتؤيد أنه يوجد علاقة ايجابية معنوية ، ذات دلالة احصائية ، بين الدخل الشامل والتنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية .**

- **اختص التساؤل الخامس بمدي وجود أفضلية للدخل الشامل كمقياس للأداء للتنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية مقارنة بصافي الدخل ؟ وتم الإجابة عليه نظرياً وعملياً ، حيث خلص الباحث من الدراسة النظرية إلي أن هناك جدل بين الدراسات السابقة بشأن المقدرة التنبؤية للدخل الشامل مقارنة بصافي الدخل في التنبؤ بالتدفقات النقدية من العمليات التشغيلية.، حيث تؤيد بعض الدراسات أن صافي الدخل**

يتمتد بالتدفقات النقدية من العمليات التشغيلية، بدرجة أفضل مقارنة بالدخل الشامل ، في حين خلصت دراسات أخرى إلي أفضلية الدخل الشامل في التنبؤ بالتدفقات النقدية من العمليات التشغيلية للسنة التالية مقارنة بصافي الدخل، وتوصلت دراسات أخرى إلي عدم وجود فروق جوهرية بين كل من صافي الدخل والدخل الشامل في التنبؤ بالتدفقات النقدية من العمليات التشغيلية. وقد جاءت نتائج الدراسة التطبيقية لتؤيد وجود اختلافات معنوية ، ذات دلالة احصائية ، بين كل من صافي الدخل والدخل الشامل في التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية ، وأن صافي الدخل يكون له قدرة أعلى في التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية بالمقارنة بالدخل الشامل .

٢/٨/٦ - توصيات البحث :

في ضوء ما تم التوصل إليه من نتائج نوصي بضرورة تطوير معايير المحاسبة المصرية لتواكب التعديلات التي جاءت بها معايير المحاسبة الدولية ، وخاصة المتعلقة بالسماح بأكثر من بديل للإفصاح عن الدخل الشامل. كما يوصي الباحث بضرورة اهتمام مقررات المحاسبة المالية والمراجعة في الجامعات المصرية بدراسة المستجدات في بيئة الأعمال المعاصرة وانعكاساتها المحاسبية والمهنية وأن يتم عقد مؤتمرات علمية لأقسام المحاسبة في الجامعات الحكومية للوقوف علي تلك المستجدات وتقديم توصيات للتعامل مع تلك المستجدات إلي الجهات المنظمة لمهنة المحاسبة والمراجعة ، كما يوصي الباحث بإجراء مزيد من البحوث بشأن أهمية الإفصاح عن الدخل الشامل وتأثيره علي قرارات الإستثمار ومنح الإئتمان .

٣/٨/٦ - مجالات البحث المقترحة :

في ضوء أهداف ومشكلة وحدود هذا البحث ومنهجه وما إنتهي إليه من نتائج وتوصيات، يعتقد الباحث بوجود بعض مجالات البحث المستقبلية ذات الصلة، أهمها ؛ أثر بدائل الإفصاح عن الدخل الشامل علي دقة توقعات المحللين الماليين وجودة التقارير الماليه ، أثر الإفصاح عن الدخل الشامل علي أسعار الأسهم ، وأثر الإفصاح عن الدخل الشامل علي ممارسات إدارة الأرباح .

المراجع

المراجع العربي

- أبوظالب ، يحيى محمد. ٢٠١٦ . مفهوم الدخل العادي والدخل الشامل وأثره علي الإفصاح المحاسبي . نشرة جمعية الضرائب المصرية ، المجلد ٣ ، العدد ١٠٣ : ١٥ - ٢٣ .
- الحناوي ، السيد محمود . ٢٠١٥ . دراسة أثر حوكمة الشركات علي قيمة الشركة في سوق الأوراق المالية المصري . رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية التجارة ، جامعة الاسكندرية .
- الصايغ، عماد سعد محمد. ٢٠١٧. إطار مقترح لتطوير الإفصاح المحاسبي عن بنود الدخل الشامل الآخر: دراسة ميدانية. *الفكر المحاسبي*، قسم المحاسبة بكلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد الحادي والعشرين، العدد الثالث: ٧٩٤-٨٣٦.
- حمدان ، علام محمد موسي . ٢٠١٢. العوامل المؤثرة في جودة الأرباح : دليل من الشركات الصناعية الأردنيه .مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية ، المجلد ٢٠ ، العدد الأول : ٢٦٥ : ٣٠١ .
- سعد الدين، إيمان محمد. ٢٠١٤. تحليل العلاقة بين التحفظ المحاسبي بالتقارير المالية وتكلفة رأس المال وأثرها على قيمة المنشأة. *مجلة المحاسبة والمراجعة- جامعة بني سويف*. العدد الثالث: ٢٩٩-٣٤٢.
- صالح ، أحمد السيد . ٢٠١٧ . أثر المحتوى المعلوماتي للإفصاح عن تقرير لجنة المراجعة على جودة قرار الاستثمار في أسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية - دراسة تطبيقية . رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية التجارة ، جامعة الاسكندرية .
- شتيوي، أيمن أحمد أحمد. ٢٠١٤. دراسة ميدانية مقارنة لخصائص وملائمة صافي الدخل وإجمالي الدخل الشامل: بالتطبيق على البنوك المدرجة بهيئة السوق المالية السعودية. *مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية*، جامعة الإسكندرية، المجلد ٥١، العدد الثاني: ٧١-١١٣.
- طلخان ، السيدة عبدالغني . ٢٠١٧ . أثر تبني معايير التقرير المالي الدولية علي العلاقة بين المعلومات المحاسبية وقياس قيمة الشركة . رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية التجارة ، جامعة الاسكندرية .

- عبد الوهاب، وائل محمد. ٢٠١٧. قياس الأثر التفاضلي للدخل الشامل وعناصره الأخرى على تحسين ملاءمة المعلومات المحاسبية: دراسة تطبيقية. **الفكر المحاسبي**، قسم المحاسبة بكلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد الحادي والعشرين، العدد الرابع: ٧٧١-٨٠٩.
- عصيمي، أحمد زكريا زكي. ٢٠١٢. أثر الإفصاح المحاسبي عن بنود الدخل الشامل الأخرى على ملاءمة معلومات الربح المحاسبي وتحسين عملية التنبؤ به للبنوك السعودية. **مجلة التجارة والتمويل**، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الثاني: ٢١٩-٢٦٠.
- منصور، محمد السيد. ٢٠١٨. المقدرتان التفسيرية والتنبؤية للدخل الشامل وصافي الدخل من منظور خصائص المعلومات المحاسبية - دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. **مجلة البحوث المحاسبية - كلية التجارة - جامعة طنطا**، العدد الأول: ١٥٣-١٩٦.
- وزارة الاستثمار. ٢٠١٥. معيار المحاسبة المصري المعدل رقم (١) "عرض القوائم المالية".

المراجع الأجنبيه

- Abbasi, M., E. Kalantari, and H. Abbasi. 2012. Impact of Corporate Governance Mechanisms on Firm Value Evidence from the Food Industry of Iran. **Journal of Basic and Applied Scientific Research** 2(5): 4712-4721.
- Acar ,M and S. Karacaer .2017 . Comparing The Usefulness of net income versus comprehensive income in Terms of Firm performance :Borsa Istanbul Case . **International Review of Economics and Management** 5(4) :97-118 .
- Agana,J.A., K . Mireku and K .O . Appiah.2015. Comparative Predictive Abilities of Earnings and Operating Cash Flows on Future Cash Flows: Empirical Evidence from Ghana . **Accounting and Finance Research** 4 (3) :40-45.
- Agostini, M. 2014. Presentation of other comprehensive income: Is there a relationship with the total amount, the sign and the

volatility of such accounting items?. *Working paper*. Available at: https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=2495007

- Alexander , N and Hengky .2017 . Factors Affecting Earnings Management in the Indonesian Stock Exchange . **Journal of Finance and Banking Review** 2 (2): 8 –14 .
- Bamber, L. S., J. X. Jiang, K. R. Petroni, and I. Y. Wang. 2010. Comprehensive income: Who's afraid of performance reporting?. **The Accounting Review** 85 (1): 97-126.
- Barth, M.E., D.P .Cram and K.K .Nelson .2001. Accruals and the Prediction of Future Cash- Flows. **The Accounting Review** 76(1) :27-58.
- Barton, J., T. B. Hansen, and G. Pownall. 2010. Which performance measures do investors around the world value the most-and why?. **The Accounting Review** 85 (3): 753-789.
- Bataineh, A., and A. Rababah. 2016. Comprehensive income and net income, which is more powerful in predicting future performance. **International Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Sciences** 6 (2): 114-120.
- Biddle, G. C., and J. H. Choi. 2006. Is comprehensive income useful?. **Journal of Contemporary Accounting & Economics** 2 (1): 1-32.
- Black, D. E. 2014. **Essays on other comprehensive income**. Doctoral dissertation. Business Administration Duke University.
- Bratten, B., M. Causholli, and U. Khan. 2016. Usefulness of fair values for predicting banks' future earnings: Evidence from other comprehensive income and its components. [Review of Accounting Studies](#) 21 (1): 280-315.
- Cahan, S., S. Courtenay, p. Gronewoller, and D. Upton .2000. Value relevance of mandated comprehensive income disclosures. **Journal of Business Finance and Accounting** 27(9): 1273-1301.
- Chambers, D., T. J. Linsmeier, C. Shakespeare, and T. Sougiannis. 2007. An evaluation of SFAS No. 130 comprehensive income disclosures. **Review of Accounting Studies** 12 (4): 557-593.
- Choi, J. H., S. Das, and Y. Zang. 2007. Comprehensive income, future earnings, and market mispricing. Working paper, Research

- Collection School Of Accountancy, Available at: http://ink.library.smu.edu.sg/soa_research/162/
- Chong, K. W. 2012. Prediction of operating cash flows using accrual-based and cash-based accounting information among Malaysian industrial corporations. DBA thesis, Southern Cross University, Lismore, NSW.
 - Chotkunakitti, P. 2005. Cash flows and accrual accounting in predicting future cash flow of Thai listed companies. DBA thesis, Southern Cross University Lismore, NSW.
 - Cimini, R. 2013. Reporting comprehensive income issues: Empirical evidence from France, Germany and Italy. **Business and Management Science International Quarterly Review** 4 (1): 1-17.
 - De Cristofaro, T., and B. Falzago. 2014. What trend for comprehensive income presentation? Evidence from Italy. **International Journal of Accounting and Taxation** 2 (3): 17-40.
 - De Jager, P. 2015. For banks, fair value adjustments do influence dividend policy. **Southern African Business Review** 19 (1): 157-190.
 - Dechow, P. M., Kothari, S. P. & Watts, R. L. 1998. The relation between earnings and cash flows. **Journal of Accounting and Economics**, 25(2), 133-168.
 - Deng, L., S. Li, and M. Liao. 2017. Dividends and earnings quality: Evidence from China. *International Review of Economics & Finance* 48: 255-268.
 - Dhaliwal, D., K. R. Subramanyam, and R. Trezevant. 1999. Is comprehensive income superior to net income as a measure of firm performance?. **Journal of Accounting and Economics** 26 (1-3): 43-67.
 - Ebaid, I. E. (2011). Accruals and the prediction of future cash flows: empirical evidence from an emerging market. **Management Research Review** 34(7) : 1-32.
 - Falzago, B., T. De Cristofaro. 2016. Comprehensive income presentation according to IAS 1 in Italy and in the United Kingdom: A comparison of preparers Opinions. **International Journal of Accounting and Financial Reporting** 6 (2): 331-355.

- Fernández, F. S., and M. M. C. Arana. 2010. Effects of comprehensive income on ROE in a context of crisis: Empirical evidence for IBEX-35 listed companies (2004-2008). **International Business & Economics Research Journal** 9 (1): 117-127.
- Financial Accounting Standards Board. 1985. Statement of Financial Accounting Concepts No. 6. **Elements of Financial Statements**. (FASB).
- _____, 1997. Statement of Financial Accounting Standards No. 130. **Reporting Comprehensive Income**. (FASB).
- _____, 2011. Accounting Standards Update no. 2011-05: **Comprehensive Income (Topic 220): Presentation of Comprehensive Income** (FASB).
- Firescu, V. 2015. Comprehensive income, a new dimension in performance measurement and reporting. **Procedia Economics and Finance** 20: 218-223.
- Francis, B., I. Hasan, and Q. Wu. 2013. The Benefits of Conservative Accounting to Shareholders: Evidence from the Financial Crisis. **Accounting Horizons** 7(2): 319–346.
- Gazzola, P., and S. Amelio. 2014. The impact of comprehensive income on the financial ratios in a period of crises. **Procedia Economics and Finance** 12: 174-183.
- Goncharov, I., and A. Hodgson. 2011. Measuring and reporting income in Europe. **Journal of International Accounting Research** 10 (1): 27-59.
- _____, and S. V. Triest. 2011. Do fair value adjustments influence dividend policy?. **Accounting and Business Research** 41 (1): 51-68.
- Graham ,R.C and K.C.Lin .2018 . The Influence of Other comprehensive income on Discretionary Expenditures. **Journal of Business Finance and Accounting** 45(1-2):72 -91.
- Gunawan, I. K., N. A. Darmawan and I. G. Purnamawati . 2015. The Influence of Company Size, Profitability, and Leverage on Earnings Management at Manufacturing Companies Listed on Indonesia Stock Exchange (IDX)]. **JIMAT(Jurnal Ilmiah Mahasiswa Akuntansi S1)**, 3 (1).

- Habib, A. 2010. Prediction of operating cash flows: further evidence from Australia. **Australian Accounting Review**, 20(2), 134
- He, H., and Z. Lin. 2015. Analyst following, information environment and value relevance of comprehensive income: Evidence from China. **Asia-Pacific Journal of Financial Studies** 44 (5): 688-720.
- Hodder, L. D., P. E. Hopkins, and J. M. Wahlen. 2006. Risk-relevance of fair-value income measures for commercial banks. **The Accounting Review** 81 (2): 337-375.
- Huang, H.W., S. Lin, and K. Raghunandan. 2016. The volatility of other comprehensive income and audit fees. **Accounting Horizons** 30 (2): 195-210.
- International Accounting Standards Board. 2007. International Accounting Standard No. 1. **Presentation of financial statements**. (IASB).
- Ito, K., and T. Kochiyama. 2014. Does comprehensive income influence dividends? Empirical evidence from Japan. In: Ito K., Nakano M. (eds) International Perspectives on Accounting and Corporate Behavior. **Advances in Japanese Business and Economics** 6. Springer, Tokyo: 107-125.
- Jones, D. A., and K. J. Smith. 2011. Comparing the value relevance, predictive value, and persistence of other comprehensive income and special items. **The Accounting Review** 86 (6): 2047-2073.
- Kabir, M. H., and F. Laswad. 2011. Properties of net income and total comprehensive income: New Zealand evidence. **Accounting Research Journal** 24 (3): 268-289.
- Kanagaretnam, K., R. Mathieu, and M. Shehata. 2009. Usefulness of comprehensive income reporting in Canada. **Journal of Accounting and Public Policy** 28 (4): 349-365.
- Kanti, R. A. 2016. Comprehensive income reporting and earnings management. **AFEBI Accounting Review** 1 (1): 12-28.
- Khan, S., and M. E. Bradbury. 2014. Volatility and risk relevance of comprehensive income. **Journal of Contemporary Accounting & Economics** 10 (1): 76-85.
- _____ . 2016. The volatility of comprehensive income and its association with market risk. **Accounting and Finance** 56 (3): 727-748.

- Keiso,D.E., J.Weygandt and T.D.Warfield. 2013. **Intermediate Accounting** .15 th Edition.John Wiley & Sons, USA .
- Kim, J. H. 2016. Presentation formats of other comprehensive income after accounting standards update 2011-05. **Research in Accounting Regulation** 28 (2): 118-122.
- Jarolim, N.2015.The development of other comprehensive income 2008-2013. **ACRN Journal of Finance and Risk Perspectives**, 4(2): 4362.
- Jaweher ,B and B.A . Mounira .2013 . Quality of Net income vs. Total comprehensive income in the context of IAS IFRS Regulation . . **International Journal of Finance and Accounting Studies** 1(2): 17-34.
- Jemâa, O.B., Toukabri, M., & Jilani, F. 2015. The examination of the ability of earnings and cash flow in predicting future cash flows: Application to the Tunisian context. **Accounting and Finance Research**,4(1).
- Goel, S. 2012. Financial Reporting the Old Age Tussle between Legality and Quality in Context of Earnings Management . **Procedia Economics and Finance** 3: 576 – 581.
- Lin, W., and M. Rong. 2012. Impacts of other comprehensive income disclosure on earnings management. **Nankai Business Review International** 3 (1): 93-101.
- Lin, K. J., J. Tan., L. Zhao and K. Karim . 2014. In The Name Of Charity: Political Connections and Strategic Corporate Social Responsibility in a Transition Economy. **Journal Of Corporate Finance**, Electronic Copy Available At: www.ssrn.com.
- Lorek, K.S. & G.L. Willinger.1996. A multivariate time-series prediction model for cash flow data. **The Accounting Review**, 71(1): 81-101.
- Maria,G.and M.Camelia .2015. Comprehensive income Reporting by listed companies on the Bucharest Stock Exchange Econometric **Study.Ovidius university Annals ,Series Economic Sciences** 15 (1) :758- 763.
- Marchini, P. L., and C. D’Este. 2015. Comprehensive income and financial performance ratios: Which potential effects on ROE and

- on firm's performance evaluation?. **Procedia Economics and Finance** 32: 1724-1739.
- Masood, A., and A. Shah .2014. "Corporate Governance and Cash Holdings in Listed Non Financial Firms of Pakistan. **Business Review**, 9(2): 48-72.
 - Mule R.K ., M . S Mukras, and O.M .Nzioka .2015. Corporate size, profitability and market value: An econometric panel analysis of listed firms in Kenya. **European Scientific Journal** 11(13): 376-396.
 - Nishikawa, I., T. Kamiya, and Y. Kawanishi. 2016. The definitions of net income and comprehensive income and their implications for measurement. **Accounting Horizons** 30 (4): 511-516.
 - Obradović, V., and N. Karapavlović. 2017. Financial reporting of comprehensive income in the food and beverage sector in the Republic of Serbia. **Ekonomika Poljoprivrede** 64 (1): 113-128.
 - Özcan, A. 2016. How well does comprehensive income measure future firm performance compared to net income? Evidence from Turkish listed firms. **Business & Management Studies: An International Journal** 3 (3): 309-326.
 - Pascan ,I.D .2010 . Anew measure of Financial performance : comprehensive income –Opinions and Debates. **Applied Economics, Business and Development** : 186-191.
 - Praulins, A., and V. Bratka. 2012. AN ANALYSIS OF COMPREHENSIVE INCOME AS A MEASURE OF COMPANY FINANCIAL PERFORMANCE. Article DOI: <https://doi.org/10.15544/ssaf.2012.26>.
 - Roychowdhury, S. 2006. Earnings management through real actives manipulation. **Journal of Accounting and Economics**, 42(3) : 335 –370 .
 - Saeedi, A., M. Ebrahimi, and M. Sajnog .2008. The Role of Accruals and Cash Flows in Explaining Stock Returns: Evidence from Iranian Companies. **International Review of Business Research Papers** 6(2): 164-179.
 - Sajnog, A. 2017. The role of comprehensive income in predicting banks' future earnings based on the practice of banks listed on the Warsaw Stock Exchange. **Equilibrium Quarterly Journal of Economics and Economic Policy** 12 (3): 485-500.

- Schaberl, P. D., and L. M. Victoravich. 2015. Reporting location and the value relevance of accounting information: The case of other comprehensive income. *Advances in Accounting* 31 (2): 239-246.
- Schipper, K., and L. Vincent. 2003. Earnings quality. *Accounting Horizons* Supplement: 97-110.
- Setiadharna, S and M. Machali .2017. The Effect of Asset Structure and Firm Size on Firm Value with Capital Structure as Intervening Variable. *Journal of Business & Financial Affairs* 6 (4) : 1- 5 .
- Sikalidis, A., and S. Leventis. 2017. The impact of unrealized fair value adjustments on dividend policy. *European Accounting Review* 26 (2): 283-310.
- Skinner, D. J. 1999. How well does net income measure firm performance? A discussion of two studies. *Journal of Accounting and Economics* 26 (1-3): 105-111.
- Takahashi, M., and L. Wong. 2012. The usefulness of other comprehensive income items in Japan. *Working paper*. Available at: <http://www1.tcue.ac.jp/home1/c-gakkai/dp/dp12-01>
- Usman, A. B., N. A. Amran, and H. B. Shaari.2016. The Value Relevance of Comprehensive Income in Nigerian: A Pilot Test. *International Journal of Economics and Financial* 6(2): 793-797.
- Vuong, Q. 1989. Likelihood ratio tests for model selection and non-nested hypothesis. *Econometrica*, 57(2), 307-333.
- Waldron, M. A. , and C. E. Jordan.2010. The comparative predictive abilities of accrual earnings and cash flows in periods of economic turbulence: the case of the bubble. *The Journal of Applied Business Research* 26(1): 85-97.
- Warrad,L.H .2017. The Influence of Leverage and Profitability on Earnings Quality: Jordanian Case . *International Journal of Academic Research in Business and Social Sciences* 7(10) : 62 - 81 .
- Wu,J.S and I.X.Zhang.2014.The Adoption of Internationally Recognized Accounting Standards :implications for the credit markets .*Journal of Accounting ,Auditing and Finance* 29 (2) :95-128.

- Zamri ,N ., R. Abdul Rahman and N.S.Isa .2013. The Impact of Leverage on Real Earnings Management . **Procedia Economics and Finance 7 :86 -95**
- Zülch, H., P. Pronobis. 2010. The predictive power of comprehensive income and its individual components under IFRS. **Working paper.** Available at:https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=1576384.